المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي
في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

2023-2020م

تم إعداد هذا الإصدار استنادًا إلى دليل الإصدارات الإحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:
https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications

©19ربيع الأول 1443 هـ، أكتوبر 2021م
جميع الحقوق محفوظة
في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT، 2021م، تقرير ملامح وآفاق الأداء الاقتصادي في مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2020م-2023م، مسقط – سلطنة عمان .

جميع المراسلات توجه إلى :

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
ص.ب. 840، مسقط – سلطنة عمان
هاتف: 24346499 968 +
فاكس: 24343228 968 +
البريد الإلكتروني : info@gccstat.org
الصفحة الإلكترونية: www.gccstat.org

المحتويات

	الموضوع	رقم الصفحة
1	**ملخص تنفيذي**	**9**
2	**التطورات الاقتصادية الدولية**	**12**
1.2	التضخم العالمي	12
2.2	أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي.	13
3.2	أداء مؤشرات أسواق المال العالمية	14
3	**أداء وآفاق اقتصاد مجلس التعاون**	**16**
1.3	أداء الناتج المحلي الإجمالي	16
2.3	التضخم في أسعار المستهلكين	17
3.3	التطورات النقدية	18
4.3	أداء القطاع المصرفي	22
5.3	أسواق الأسهم الخليجية	30
6.3	تحويلات العمالة الوافدة	34
7.3	المالية العامة	36
8.3	التجارة البينية والخارجية	38
9.3	الاستثمار الأجنبي المباشر	40
10.3	القوى العاملة	42
4	**المصادر**	**44**

الأشكال والجداول

الشكل	الموضوع	صفحة
الشكل رقم (1)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة (%)	12
الشكل رقم (2)	معدلات التضخم العالمية (%)	13
الشكل رقم (3)	سعر برميل النفط (خام برنت) دولار أمريكي/برميل	13
الشكل رقم (4)	سعر الغاز الطبيعي دولار أمريكي / mmBtu	14
الشكل رقم (5)	أداء مؤشرات أسواق المال العالمية (نسبة تغير المؤشر)	15
الشكل رقم (6)	أداء أسواق المال العالمية في النصف الأول من عام 2021م	15
الشكل رقم (7)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الثابتة (%)	16
الشكل رقم (8)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الثابتة (%)	17
الشكل رقم (9)	التضخم في أسعار المستهلكين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (%)	18
الشكل رقم (10)	معدلات التضخم في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2016-2020م (%)	18
الشكل رقم (11)	عرض النقد في مجلس التعاون خلال الفترة 2016-يونيو 2021م (%)	19
الشكل رقم (12)	عرض النقد في مجلس التعاون خلال الفترة 2016-يونيو 2021م، النمو مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق (%)	19
الشكل رقم (13)	نسبة نمو عرض النقد في مجلس التعاون خلال الفترة 2020- 2021م مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق (%)	20
الشكل رقم (14)	نسبة نمو عرض النقد م1 في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2020- 2021م مقارنة بالشهر السابق (%)	21
الشكل رقم (15)	صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية في مجلس التعاون، ديسمبر 2019 – يونيو2021م	24
الشكل رقم (16)	أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2020م	25
الشكل رقم (17)	التوزيع النسبي لإجمالي أصول البنوك التجارية في مجلس التعاون يونيو 2020م	26
الشكل رقم (18)	قيمة الودائع المصرفية في دول مجلس التعاون ونسب النمو في ديسمبر 2020م مقارنة مع ديسمبر 2019م	27
الشكل رقم (19)	التوزيع النسبي للودائع المصرفية في دول مجلس التعاون نهاية النصف الأول من عام 2021م	28
الشكل رقم (20)	القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون ونسب النمو 2020م	28
الشكل رقم (21)	التوزيع النسبي للقروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون 2020م	29
الشكل رقم (22)	أداء أسواق المال الخليجية (القيمة السوقية ونسبة النمو مقارنة مع الشهر السابق)	30
الشكل رقم (23)	نسبة نمو القيمة السوقية في عام 2020م	31
الشكل رقم (24)	الحجم النسبي لأسواق المال الخليجية (يونيو 2021م)	31
الشكل رقم (25)	أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، 2020م	32
الشكل رقم (26)	أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، 2020م (النمو مقارنة مع الشهر السابق)	32
الشكل رقم (27)	أداء أسواق المال العالمية في عام 2020م	33
الشكل رقم (28)	أداء أسواق المال العالمية في عام 2020م (النمو مقارنة مع الشهر السابق)	33
الشكل رقم (29)	أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، النصف الأول للعام 2021م	34
الشكل رقم (30)	تحويلات العاملين الوافدين في مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج 2015-2020م	34

الشكل	الموضوع	صفحة
الشكل رقم (31)	التوزيع النسبي لتحويلات العمالة الوافدة في مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج 2020م	35
الشكل رقم (32)	نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020م (بالأسعار الجارية)	36
الشكل رقم (33)	الإيرادات النفطية في مجلس التعاون نسبة إلى اجمالي الايرادات (%)	37
الشكل رقم (34)	فائض/عجز الميزانية الحكومية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	37
الشكل رقم (35)	معدل النمو السنوي للصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2020م	38
الشكل رقم (36)	الصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2020م (مليار دولار أمريكي)	38
الشكل رقم (37)	التوزيع النسبي للصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2020م	39
الشكل رقم (38)	نسبة نمو الصادرات الوطنية إلى العالم الخارجي	39
الشكل رقم (39)	الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون خلال عام 2019م	40
الشكل رقم (40)	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون ونسبته من الإجمالي (%) خلال عام 2019م	40
الشكل رقم (41)	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019م، (%)	41
الشكل رقم (42)	مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون خلال عام 2019م، (%)	41
الشكل رقم (43)	التوزيع النسبي للعمالة حسب الجنسية في مجلس التعاون 2016-2020م	42
الشكل رقم (44)	نسب تغير العمالة الوافدة في مجلس التعاون 2016-2020م (%)	42
الشكل رقم (45)	نسب تغير عدد العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون 2016-2020م (%)	43

الشكل	الموضوع	صفحة
الجدول رقم (1)	عرض النقد م1 في دول مجلس التعاون نسبة النمو ديسمبر 2020م-ديسمبر 2019م (%)	20
الجدول رقم (2)	عرض النقد م2 في دول مجلس التعاون نسبة النمو ديسمبر 2020م-ديسمبر 2019م (%)	22
الجدول رقم (3)	نمو عرض النقد م2 في النصف الأول النصف الأول من عام 2021م، (مقارنة بالشهر المماثل من العام 2020م)	22
الجدول رقم (4)	صافي الأصول الأجنبية في دول مجلس التعاون ديسمبر 2020م، ديسمبر 2019م (%)	23
الجدول رقم (5)	صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية (الاحتياطيات الأجنبية)	24
الجدول رقم (6)	نسبة نمو أصول البنوك للفترة يونيو 2021م – ديسمبر 2020م	26
الجدول رقم (7)	إجمالي الودائع المصرفية (مليار دولار أمريكي) في مجلس التعاون، يونيو 2021م	27
الجدول رقم (8)	نسبة نمو إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون، للفترة يونيو 2021م – ديسمبر 2020م	29
الجدول رقم (9):	تحويلات العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون إلى الخارج (مليار دولار أمريكي)	35

الملخص التنفيذي

ملخص تنفيذي.

يشهد الاقتصاد العالمي منذ أوائل عام 2020م وحتى اليوم تحدياً كبيراً يتمثل في كيفية احتواء جائحة كوفيد-19 وآثارها السلبية والتخفيف من تداعياتها على الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والبيئية. وشهد العالم انكماشاً ملحوظاً في مختلف القطاعات الاقتصادية، خاصة في النصف الأول من عام 2020م، قبل انطلاق مرحلة التحسن التدريجي في النصف الثاني من عام 2020م والنصف الأول من عام 2021م.

وتشير كافة التقديرات الدولية إلى انخفاض الناتج الإجمالي العالمي الحقيقي بشكل كبير في عام 2020م نتيجة تداعيات الجائحة مع توقع بعودة النمو عام 2021م ولكن مع ضغوط تضخمية قد تستدعي تدخل السلطات النقدية في بعض الدول المتقدمة واللجوء إلى رفع أسعار الفائدة لكبح جماح التضخم، مما قد يؤثر سلباً على تعافي كثير من الدول النامية والأسواق الناشئة. وطال هذا الانكماش الاقتصادي القطاعات الانتاجية والخدمية بشكل متفاوت وترك أثراً سلبياً عليها خلال عام 2020م، خاصة قطاعات النقل والخدمات اللوجستية والسياحة، والتي لا زالت تداعياته تلقي بظلالها على اقتصاديات العالم حتى اليوم.

وكان للجائحة التأثير الكبير أيضاً على أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث انخفضت أسعار النفط الخام وذلك لتراجع الطلب العالمي وانكماش الطلب الإجمالي في الاقتصاد العالمي، حيث بلغ متوسط سعر برميل نفط برنت نحو 18 دولار أمريكي في شهر إبريل 2020م، قبل أن يعاود الارتفاع التدريجي ليبلغ نحو 50 دولار أمريكي في شهر ديسمبر 2020م ونحو 83.5 دولار أمريكي في شهر أكتوبر 2021م. وكذلك، انخفضت أسعار الغاز الطبيعي بشكل كبير خلال الربع الأول من عام 2020م قبل بدء مرحلة التعافي خاصة خلال النصف الثاني من نفس العام.

أما بالنسبة لأسواق الأوراق المالية، شهدت أيضاً انخفاضاً كبيرا في بداية الجائحة في كافة المؤشرات العالمية قبل معاودة مرحلة التعافي في النصف الثاني من عام 2020م والنصف الأول من العام 2021م. وتشير التقديرات إلى استمرار تحسن أداء الأسواق خلال الفترة القادمة مدعوماً بعودة النشاط الاقتصادي والحركة التجارية الدولية.

وبالنسبة لمجلس التعاون، فقد كان لتداعيات جائحة كوفيد-19 تأثيرات سلبية مباشرة وغير مباشرة على القطاعات الإنتاجية والخدمية وذلك عقب تدابير الإغلاق والتباعد الاجتماعي الاحترازية التي اتخذتها دول المجلس لاحتواء هذا الوباء. إلا أن هذه الدول واكبت هذه التدابير باعتماد سياسات نقدية ومالية مناسبة للحفاظ على معدلات السيولة اللازمة من خلال خفض أسعار الفائدة من قبل البنوك المركزية، وضخ الأموال إلى القطاع المالي، هذا إضافة إلى التدابير الاستثنائية التي تم اتخاذها لضمان ملاءة القطاع المصرفي والتعامل مع أية انعكاسات لحجم القروض غير

العاملة على أداء هذا القطاع وسلامته. ولا زالت الدول مستمرة في سياساتها الهادفة للتعامل مع تداعيات الجائحة حتى اليوم.

بالنسبة للمؤشرات النقدية، ارتفع عرض النقد ونسب نموه في مجلس التعاون خلال عام 2020م مقارنة مع نسب نمو الأعوام السابقة. ويعزى هذا التحسن جزئياً إلى القرارات والتدابير التي اتخذتها السلطات النقدية لتيسير العمل في القطاع المالي عموماً. وحافظ عرض النقد خلال الربع الأول من عام 2021م على نموه ولكن بنسب اقل من نسب النمو المسجلة خلال الربع الرابع من العام 2020م.

كما أدت تداعيات الجائحة إلى انكماش الحركة التجارية والاقتصادية إلى انخفاض مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية (الاحتياطيات الأجنبية) خلال عام 2020م حيث بلغ بنهاية العام نحو 654 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة انخفاض بلغت 6.1% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية العام السابق. أما بنهاية الربع الأول من عام 2021م بلغ مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية نحو 655 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة ارتفاع بلغت 0.2% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية العام 2020م، ويعزى ذلك إلى ارتفاع هذه الأصول في الدول الأعضاء باستثناء دولة الكويت والمملكة العربية السعودية التي تمثل ما نسبته 67.5% من إجمالي الاحتياطيات في مجلس التعاون.

وبالنسبة إلى متانة القطاع المصرفي الخليجي فقد ارتفع إجمالي أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2020م إلى نحو 2554 مليار دولار أمريكي، بارتفاع بلغت نسبته 7% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية العام السابق. وارتفع كذلك إجمالي الودائع المصرفية في البنوك العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2020م إلى نحو 1560 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 5.1% مقارنة مع حجم الودائع بنهاية العام السابق. وارتفع إجمالي حجم القروض المقدمة من المصارف العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2020م إلى نحو 1166مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 6.5% مقارنة مع حجم الاقراض بنهاية العام السابق.

أما بنهاية النصف الأول من عام 2021م بلغ إجمالي أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون نحو 2634 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 3.1% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية العام 2020م، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أصول كافة البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون. وبلغ إجمالي الودائع المصرفية في مجلس التعاون نحو 1612.4 مليار دولار أمريكي وبنسبة زيادة بلغت نحو 3.3% عن حجم الودائع بنهاية عام 2020م. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الودائع المصرفية في كافة بنوك دول المجلس.

بالنسبة لأسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون، بلغت قيمتها السوقية نحو 3071 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2020م، مرتفعة بنحو 2.1% عن القيمة السوقية بنهاية عام 2019م، وذلك رغم الانخفاض الملحوظ والخسائر التي تكبدتها الأسواق خلال الربع الأول من عام 2020م متأثرة بتفشي الجائحة. ويعزى التحسن في أداء هذه الأسواق منذ إبريل 2020م إلى الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من آثار الجائحة. أما مقارنة مع أداء الأسواق العالمية خلال عام 2020م، فقد كان أداء أسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون دون مستوى أداء الأسواق العالمية مسجلاً نسبة نمو بنحو 2% فقط، وهي نسبة نمو أقل بكثير من المؤشرات العالمية الرئيسية، باستثناء مؤشر ستوكس الأوروبي ومؤشر فوتسي 100 اللذان انخفضا بنحو 4% و14%، على التوالي.

أما بنهاية النصف الأول من عام 2021م بلغت القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون 3393 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة ارتفاع بلغت 2.6% مقارنة مع القيمة السوقية بنهاية عام 2020م. واستأثرت السوق المالية السعودية بنحو 76.4% من القيمة السوقية لأسواق مجلس التعاون، تلتها سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنحو 9.4%، وسوق الدوحة للأوراق المالية بنحو 5%، وبورصة الكويت بنحو 3.6%، حيث شكلت الأسواق الثلاثة الباقية مجتمعة نحو 5.5%

أما مجموع تحويلات العاملين الوافدين في مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج فقد بلغ نحو 116.6مليار دولار أمريكي في عام 2020م، مقارنة مع نحو 117.9 مليار دولار أمريكي في عام 2019م، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 1.2%، وذلك على أعقاب انخفاض في حجم تحويلات العمالة في عامي 2017م و2018م، في حين لم تشهد في العام 2019م تغيراً يذكر. وشكلت تحويلات العاملين من دولة الإمارات العربية المتحدة ما نسبته 36.6% من مجموع تحويلات العاملين في مجلس التعاون في العام 2020م، تلتها المملكة العربية السعودية بنحو 29.4%، ودولة الكويت بنحو 14.9%. وتشكل تحويلات العاملين بمجلس التعاون ما نسبته 8.3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون في عام 2020م. وتصدرت دولة الكويت دول المجلس في نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت 16.3%، تلتها كل من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، بنسبة 13.9% و11.9% على التوالي.

2. التطورات الاقتصادية الدولية.

تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى انكماش الناتج الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة بنسبة 3.2% عام 2020م، وإلى توقع عودة النمو بنسبة 6% في عام 2021م وبنسبة 4.9% في عام 2022م (شكل رقم 1). وطال هذا الانكماش الاقتصادي القطاعات الانتاجية والخدمية بشكل متفاوت وترك أثراً سلبياً على كافة الأنشطة والقطاعات خلال عام 2020م، خاصة قطاعات النقل والخدمات اللوجستية والسياحة، والتي لا زالت تداعياته تلقي بظلالها على اقتصاديات العالم حتى اليوم.

الشكل رقم (1): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة (%)

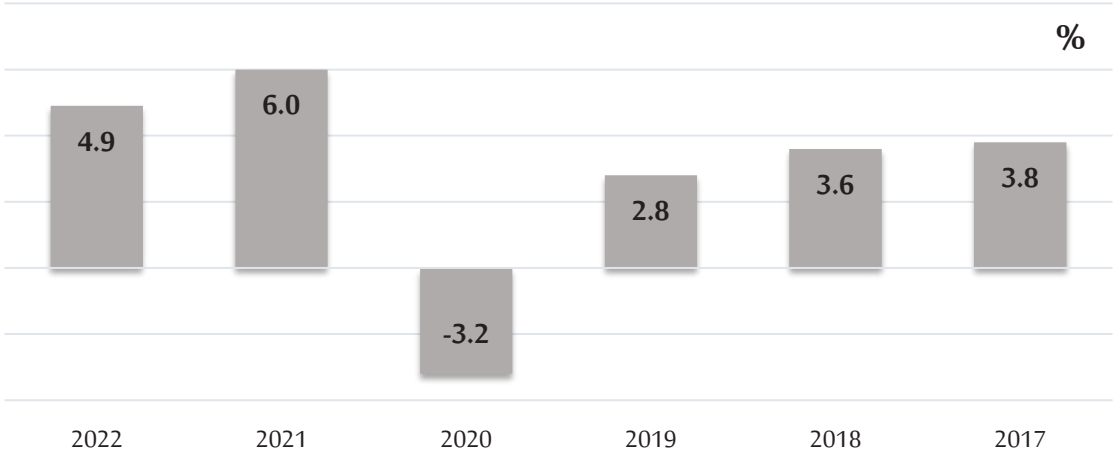

المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي). أكتوبر 2021م

1.2 التضخم العالمي.

وشهد الاقتصاد العالمي عام 2020م وخاصة الاقتصاديات المتقدمة في منطقة اليورو والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة انخفاضاً في معدلات التضخم حيث تراجعت مؤشرات أسعار المستهلكين عموماً متأثرة بتداعيات كوفيد-19 والتي أدت إلى انخفاض الطلب الإجمالي وما رافقه من انخفاض أسعار النفط. وتشير التقديرات إلى ارتفاع معدلات التضخم خلال عام 2021م على أعقاب العودة التدريجية إلى الحركة الاقتصادية وارتفاع أسعار النفط والسياسات النقدية التوسعية التي اعتمدتها الدول للحد من الأثر السلبي للجائحة (شكل رقم 2).

إن هذه الضغوط التضخمية، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو قد تستدعي تدخل السلطات النقدية في هذه الدول ورفع أسعار الفائدة، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على تعافي كثير من الدول النامية والأسواق الناشئة من ناحية رفع تكلفة الاقتراض والحصول على التمويل اللازم لمرحلة التعافي من تداعيات الجائحة، إضافة إلى احتمال خروج رؤوس الأموال من هذه الأسواق.

الشكل رقم (2): معدلات التضخم العالمية (%)

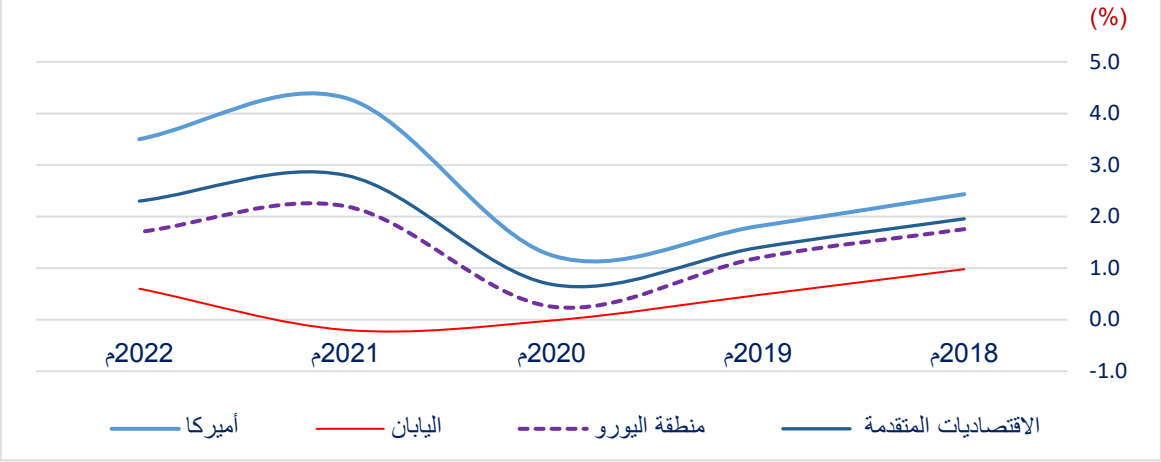

المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (صندوق النقد الدولي). أكتوبر 2021م

2.2 أسعار النفط الخام والغاز الطبيعي.

وانخفضت أسعار النفط الخام بشكل كبير وذلك لتراجع الطلب العالمي على هذه السلعة وانكماش الطلب الإجمالي في الاقتصادي العالمي حيث بلغ متوسط سعر برميل نفط برنت نحو 18 دولار أمريكي في شهر إبريل 2020م، قبل أن يعاود الارتفاع التدريجي منذ شهر مايو 2020م ليبلغ نحو 50 دولار في شهر ديسمبر 2020م و83.5 دولار أمريكي في أكتوبر 2021م (شكل رقم 3). وتشير تقديرات إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر برميل النفط سيبلغ نحو 51 دولار أمريكي في عام 2022م ونحو 66 دولار في عام 2025م.

الشكل رقم (3): سعر برميل النفط (خام برنت) دولار أمريكي/برميل

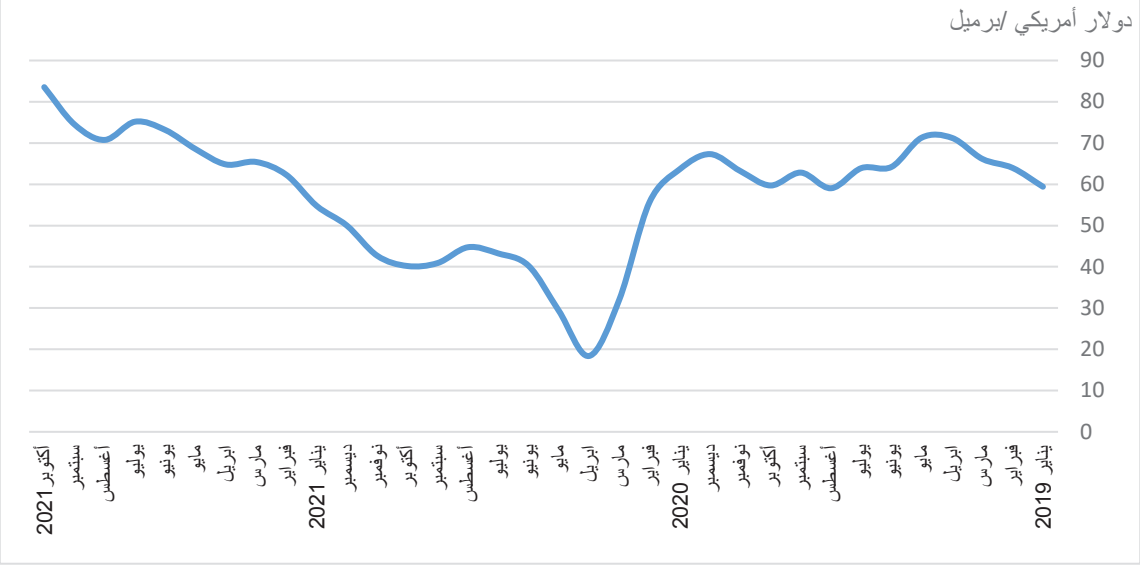

المصدر: قاعدة بيانات إدارة معلومات الطاقة التابعة لوزارة الطاقة الأمريكية. أكتوبر 2021م

أما أسعار الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية فقد شهدت نمطاً شبيهاً بذلك الذي شهدته أسواق النفط حيث انخفضت الأسعار في بداية عام 2020م، كما يبين الشكل رقم (4)، إذ بلغ متوسط سعر الغاز الطبيعي الأمريكي (Henry Hub) نحو 1.9 دولار أمريكي لكل mmBtu في يناير 2020م، وواصل انخفاضه ليبلغ نحو 1.6 دولار في شهر إبريل، ليعاود الارتفاع التدريجي منذ بداية عام 2021م ليصل نحو 5.5 دولار أمريكي في شهر أكتوبر 2021م.

الشكل رقم (4): سعر الغاز الطبيعي دولار أمريكي / mmBtu

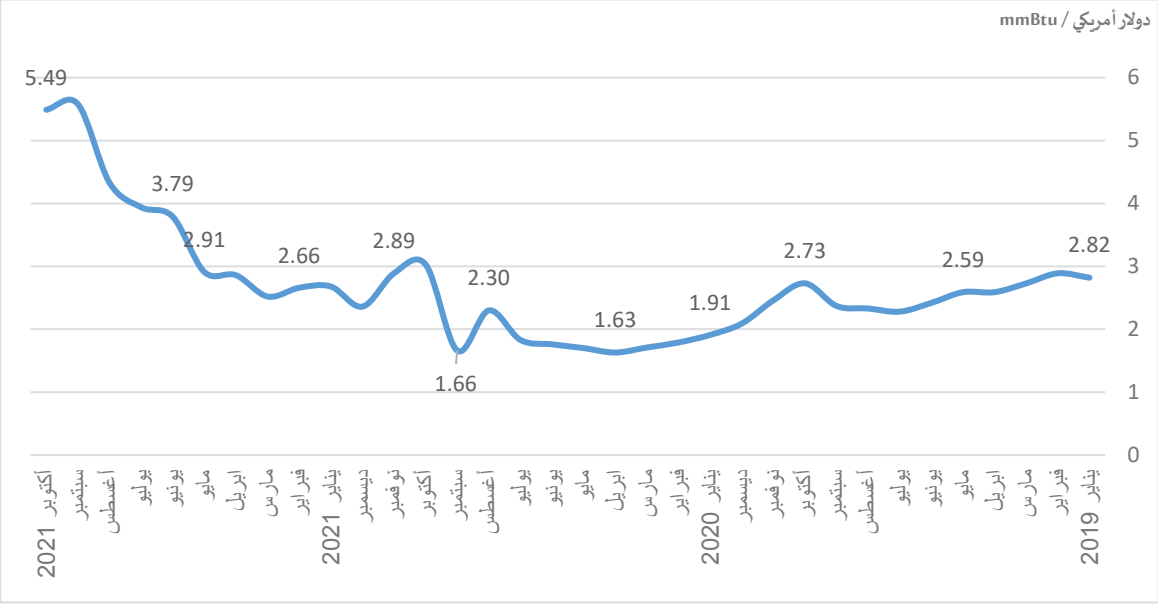

المصدر: ماكروترندز https://www.macrotrends.net/2478/natural-gas-prices-historical-chart

3.2 أداء مؤشرات أسواق المال العالمية

شهدت أسواق الأوراق المالية العالمية انخفاضاً كبيرا في بداية الجائحة كوفيد-19، وتراجعت كافة هذه المؤشرات بشكل ملحوظ قبل معاودة مرحلة التعافي في النصف الثاني من عام 2020م. وتحديداً، سجلت أسواق الأسهم العالمية انخفاضاً حاداً في أوائل العام 2020م متأثرة بتداعيات الجائحة قبل أن تبدأ مرحلة التعافي خلال النصف الثاني من العام استجابة للحوافز الاقتصادية التي اتخذتها الدول للتخفيف من آثار هذه الجائحة. وكما هو مبين في الشكل رقم (5)، كان أداء الأسواق هو الأسوأ في الأسبوع الثالث من شهر مارس 2020م. وسجلت المؤشرات نسب انخفاض كبيرة تراوحت بين 20% لكل من مؤشر ستاندرد أند بورز 500 ومؤشر نيكاي 225، و27.4% لمؤشر داو جونز خلال يناير-مارس 2020م. وبدأت الأسواق تشهد مرحلة استقرار نسبي منذ ديسمبر 2020م.

الشكل رقم (5): أداء مؤشرات أسواق المال العالمية (نسبة تغير المؤشر)

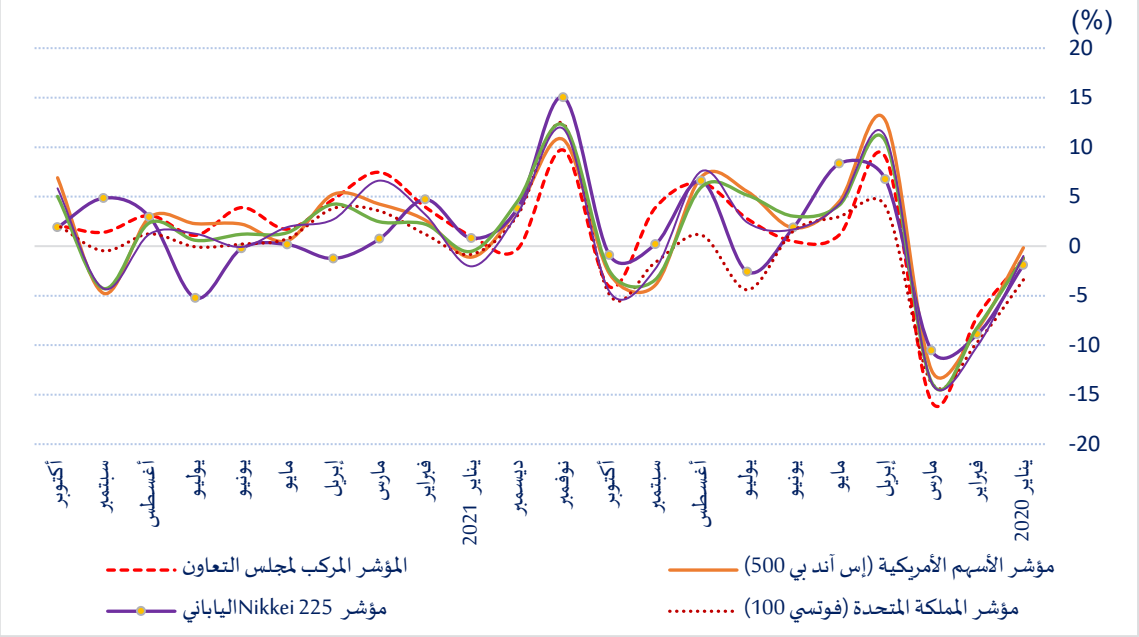

المصدر: البيانات الدولية www.investing .com

أما خلال الفترة يناير-أكتوبر 2021م، سجلت مؤشرات الأسواق العالمية الرئيسية معدلات ارتفاع متباينة، حيث سجل المؤشر المركب لمجلس التعاون نسبة ارتفاع بلغت نحو 34.4% بنهاية أكتوبر 2021م مقارنة مع نهاية العام 2020م، في حين تصدر مؤشر ستاندرد أند بورز (S&Ps) الأمريكي المؤشرات العالمية وارتفع بنحو 22.6% خلال نفس الفترة، تلاه مؤشر ستوكس 600 الأوروبي ومؤشر داو جونز بنحو 19.2% و17.0%، على التوالي.

الشكل رقم (6): أداء أسواق المال العالمية في النصف الأول من عام 2021م

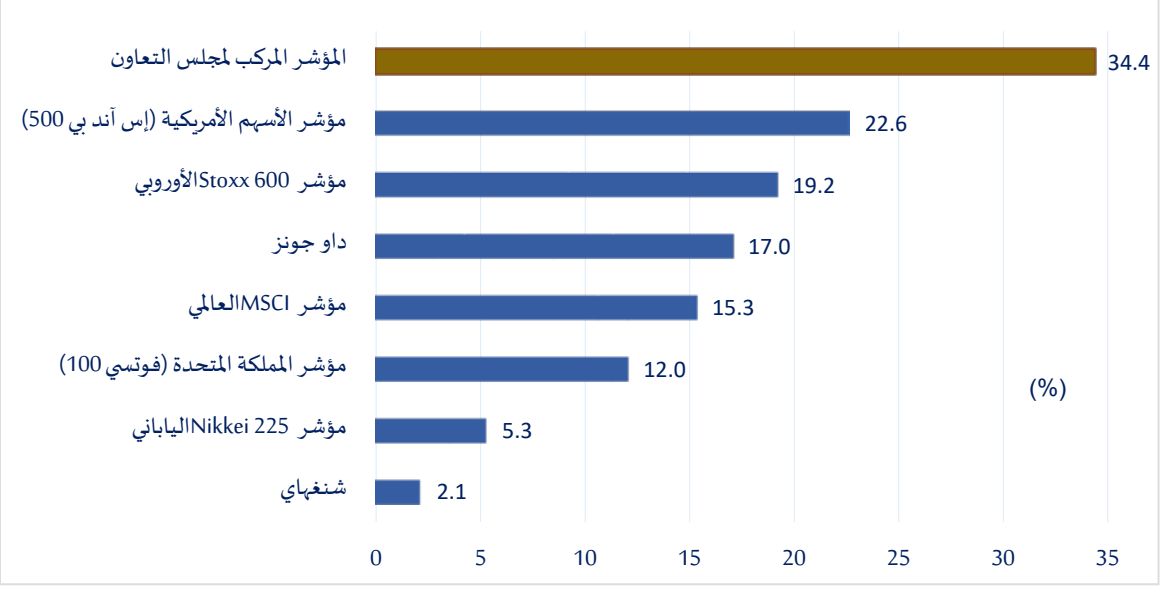

المصدر: البيانات الدولية www.investing .com

3. أداء و آفاق اقتصاد مجلس التعاون.

1.3 أداء الناتج المحلي الإجمالي.

متوسط التوقعات التي أعدها المركز الإحصائي الخليجي يشير إلى أن اقتصاد مجلس التعاون سيحقق نموا بمعدل 3.1% في العام 2021م وذلك بعد الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020م بنحو 5.2-% نتيجة جائحة كوفيد-19 وما صاحبها من تعطل في الأنشطة الاقتصادية وهبوط أسعار النفط الخام. كما تشير توقعات المركز إلى استمرار النمو بوتيرة أقل نسبيا في عام 2022م لينمو بمعدل 2.7 في المائة ثم يتحسن النمو ليبلغ معدل 3.6% في العام 2023م (شكل رقم 7). ومما يساهم في عودة النمو في اقتصاد دول المجلس في عام 2021م هو مؤشرات السيطرة على الجائحة من خلال استكمال اللقاحات بما يسمح في زيادة التنقل وتحسن في الأنشطة الاقتصادية نتيجة رفع القيود على حركة التنقل وبدء التعافي التدريجي في جميع القطاعات، ومن المتوقع أن يرتفع معدل الإقراض للأعمال التجارية مع تعزيز ثقة المستهلكين والمستثمرين.

ومما سيساهم في عودة النمو إلى اقتصاد مجلس التعاون هو الزيادة في متوسط انتاج النفط في العام 2021م وخاصة في الربع الرابع من العام مع زيادة حذرة في العام 2022م. ومن أبرز المخاطر التي تهدد هذا النمو المتوقع في الأعوام 2021م و2022م هي انتشار سلالات جديدة متحورة للفيروس والبطء في استكمال اللقاحات وخاصة في الاقتصادات الناشئة والدول النامية بشكل عام مما يؤدي إلى ضعف وتيرة التعافي في القطاعات الحيوية مثل السياحة والنقل في مجلس التعاون. كما أن النمو في اقتصاد مجلس التعاون يرتبط بوتيرة تعافي الاقتصادات الكبرى وما يتبعه من ازدياد في الطلب العالمي في أسواق السلع الأولية.

الشكل رقم (7): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الثابتة (%)

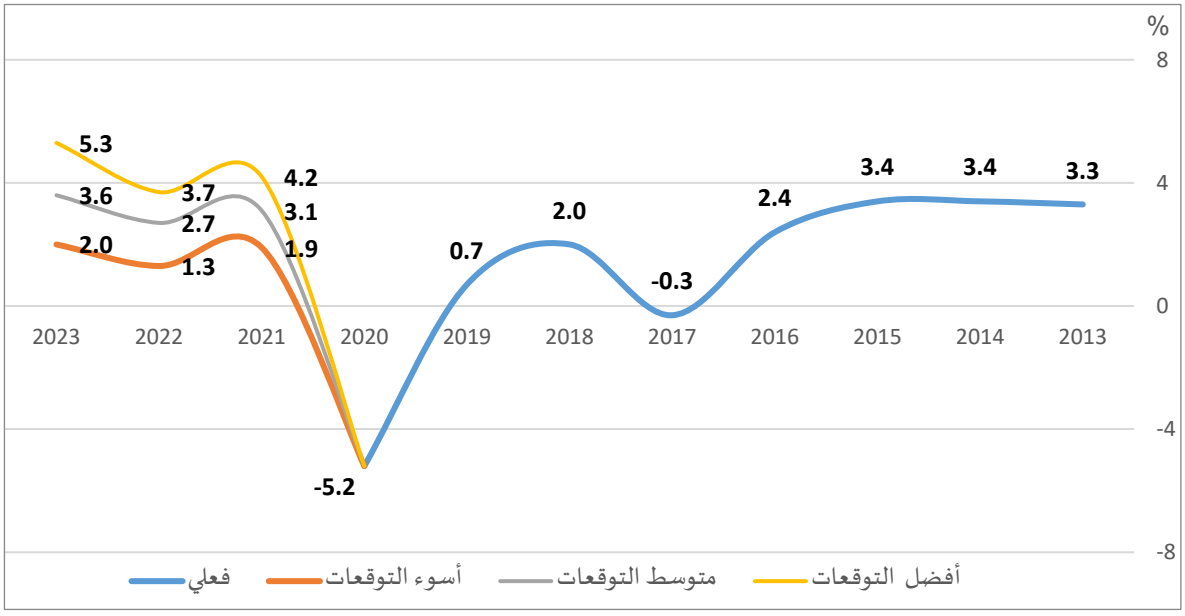

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

أداء الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

بحسب متوسط السيناريوهات، تشير توقعات المركز الاحصائي الخليجي إلى أن القطاع غير النفطي في مجلس التعاون سينمو بنسبة 3.4% في عام 2021م، مع الحفاظ على وتيرة النمو وبشكل أفضل نسبيا في العامين 2022م و2023م بمعدل 3.7% و 4.2%، على التوالي، حيث قامت معظم دول المجلس برفع معظم القيود على السفر والتنقل وتم فتح جميع الأنشطة التجارية ابتداء من الربع الثالث من العام 2021م. ومن المتوقع تحسن أنشطة القطاع الخاص لا سيما في قطاعات السياحة والنقل والبيع بالتجزئة مع إعادة فتح الحدود الدولية وبدء تعافي قطاع النقل وقطاع تجارة التجزئة.

الشكل رقم (8): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالأسعار الثابتة (%)

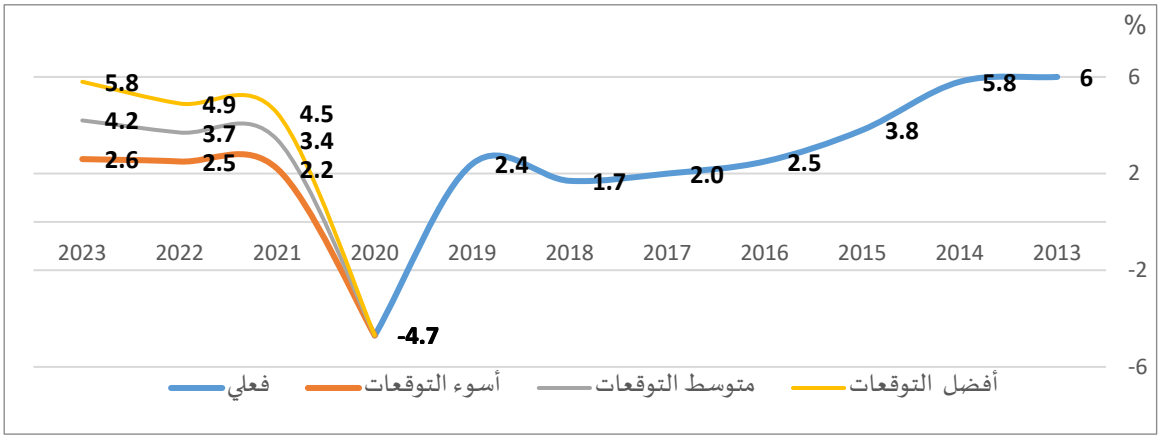

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

ويأتي هذا التعافي التدريجي في القطاع غير النفطي بعد الانكماش بمعدل 4.7% في العام 2020م نتيجة التعطل التام والجزئي في عدد من القطاعات الخدمية في مقدمتها قطاع النقل والتخزين ثم قطاع الفنادق والمطاعم ويليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة. وتجدر الإشارة إلى أن القطاع غير النفطي يشكل ما نسبته 63% من اقتصاد مجلس التعاون في عام 2020م.

2.3 التضخم في أسعار المستهلكين

بلغ معدل التضخم في أسعار المستهلكين في مجلس التعاون في عام 2020م نحو 1.2% جراء ارتفاع معدلات التضخم في المملكة العربية السعودية 3.4%، ودولة الكويت 2.1%، وذلك رغم انخفاض معدلات التضخم في الدول الأعضاء الأخرى. وتشير التوقعات إلى أن معدلات التضخم في مجلس التعاون ستعاود الارتفاع بشكل طفيف، حيث سيبلغ معدل التضخم نحو 2.1% و1.8% و2.6% في الأعوام 2021م،2022م و2023م على التوالي، نتيجة الضغوط التضخمية جراء ارتفاع أسعار المواد الأولية والاستهلاكية المستوردة من خارج مجلس التعاون، وزيادة معدلات الاستهلاك والانفاق العام في كافة دول المجلس نتيجة زيادة معدلات التوظيف وتحسن الدخل للأسر المعيشية (شكل رقم 9).

الشكل رقم (9): التضخم في أسعار المستهلكين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية (%)

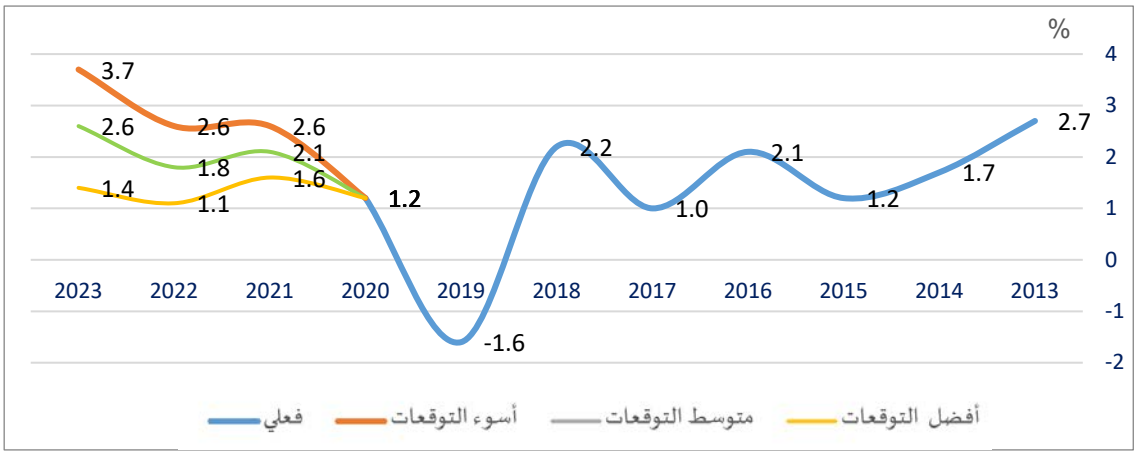

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

الشكل رقم (10): معدلات التضخم في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2016-2020م (%)

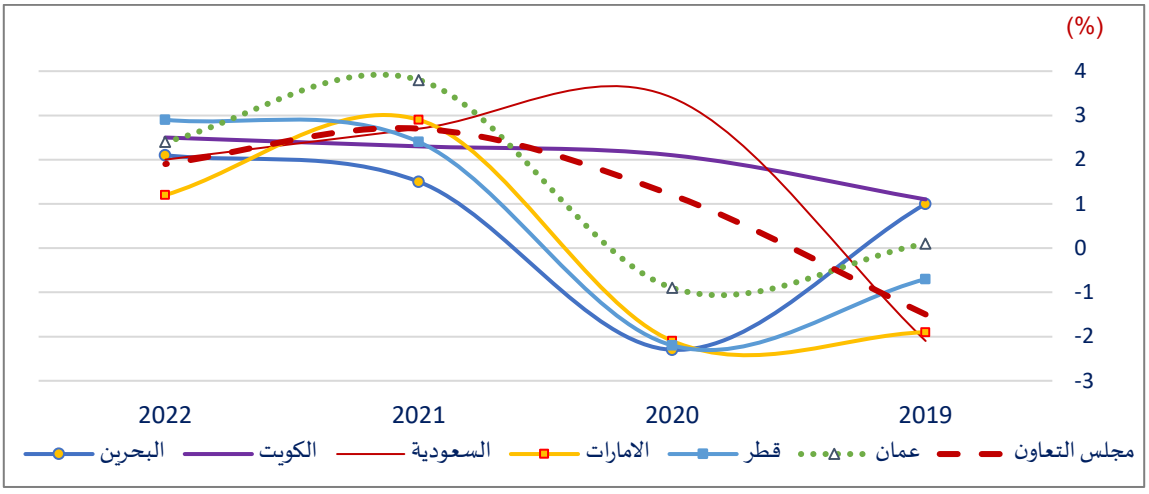

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

3.3 التطورات النقدية.

ارتفع عرض النقد (م1) في مجلس التعاون خلال السنوات القليلة الماضية بشكل مضطرد وسجل خلال عام 2020م تحديداً نسب نمو مرتفعة جداً مقارنة مع نسب النمو للأعوام السابقة أي ما قبل انتشار جائحة كوفيد-19 (شكل رقم 11). ونجم هذا الارتفاع عن ارتفاع مكونات عرض النقد وتحديداً الودائع تحت الطلب والنقد المتداول خارج البنوك (شكل رقم 11).

أما خلال النصف الأول من عام 2021م، حافظ عرض النقد على تسجيل معدلات نمو إيجابية ولكن بنسب اقل من نسب النمو المسجلة خلال العام 2020م، وذلك بسبب تراجع نسب النمو لعرض النقد (م1) وعرض النقد (م2)، على حد سواء، وبشكل رئيسي إلى نمو سالب متواصل لشبه النقد والانخفاض الحاد في نسب النقد المتداول خارج البنوك منذ شهر ديسمبر 2020م (شكل رقم 12).

الشكل رقم (11): عرض النقد في مجلس التعاون خلال الفترة 2016-يونيو 2021م (%)

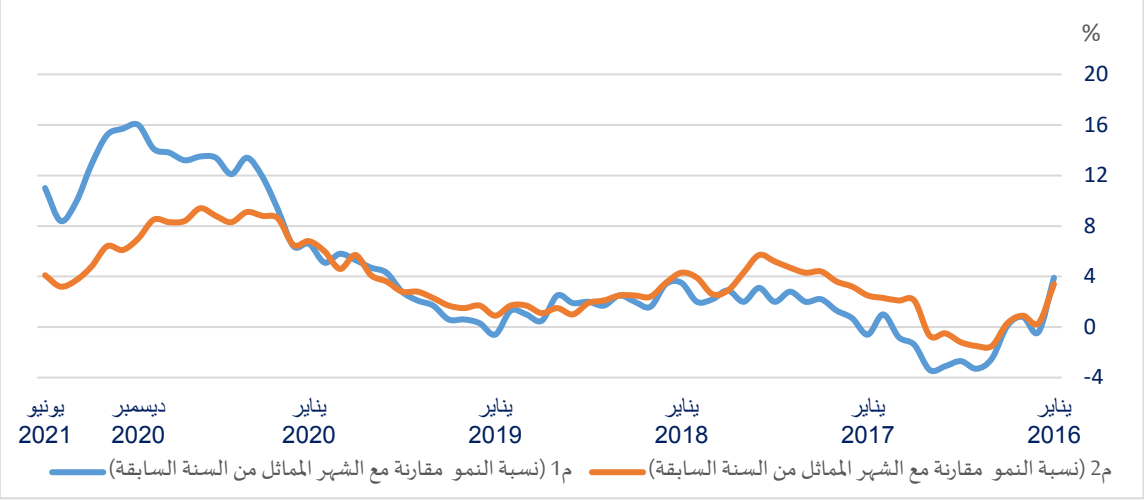

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

الشكل رقم (12): عرض النقد في مجلس التعاون خلال الفترة 2016-يونيو 2021م،
نسبة النمو مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق (%)

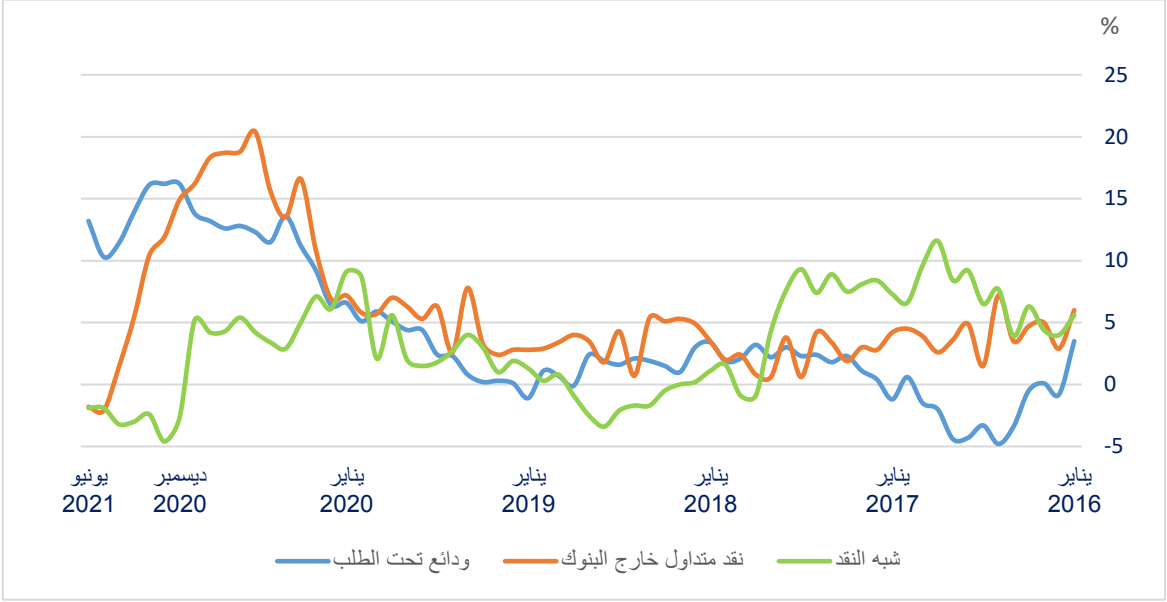

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

عرض النقد بمفهومه الضيق (م1)

ارتفع عرض النقد بمفهومه الضيق (م1) في مجلس التعاون خلال عام 2020م بنحو 16% مقارنة مع حجمه بنهاية عام 2019م، وهذه نسبة مرتفعة قياساً بنسب النمو التي تم تسجيلها في السنوات القليلة السابقة. وجاء هذا الأداء لمجلس التعاون كتكتل نتيجة ارتفاع الودائع النقدية بنسبة 16.2% والنقد المتداول خارج البنوك بنسبة 14.9% (جدول رقم 1). وبشكل عام، تحققت نسب النمو الأعلى في الأشهر الأخيرة من عام 2020م حيث ارتفعت نسب نمو عرض النقد لكافة الدول بشكل مضطرد خلال العام مقارنة مع عرض النقد في الأشهر المماثلة من العام السابق (الشكل بياني رقم 13).

الجدول رقم (1): عرض النقد م1 في دول مجلس التعاون نسبة النمو ديسمبر 2020م-ديسمبر 2019م (%)

	عرض النقد م1	الودائع النقدية	النقد المتداول خارج البنوك
الإمارات	16.5	15.7	21.1
البحرين	11.2	11.3	10.8
السعودية	15.6	16.7	9.0
عمان	4.1	2.0	10.8
قطر	17.4	17.3	18.9
الكويت	22.9	22.6	36.8
مجلس التعاون	16.0	16.2	14.9

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

أما بالنسبة للنصف الأول من عام 2021م، مقارنة مع النصف الأول من عام 2020م تفاوت الأداء حيث سجلت كافة دول المجلس نسب نمو إيجابية لعرض النقد (م1) خلال الربع الأول من عام 2021م مقارنة مع حجمه خلال نفس الفترة من العام 2020م، في حين تراجعت نسب النمو عموماً في الربع الثاني من العام، باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة التي حافظت على النسب المرتفعة نسبياً (شكل رقم 13).

الشكل رقم (13): نسبة نمو عرض النقد في مجلس التعاون خلال الفترة 2020- 2021م مقارنة بالشهر المماثل من العام السابق (%)

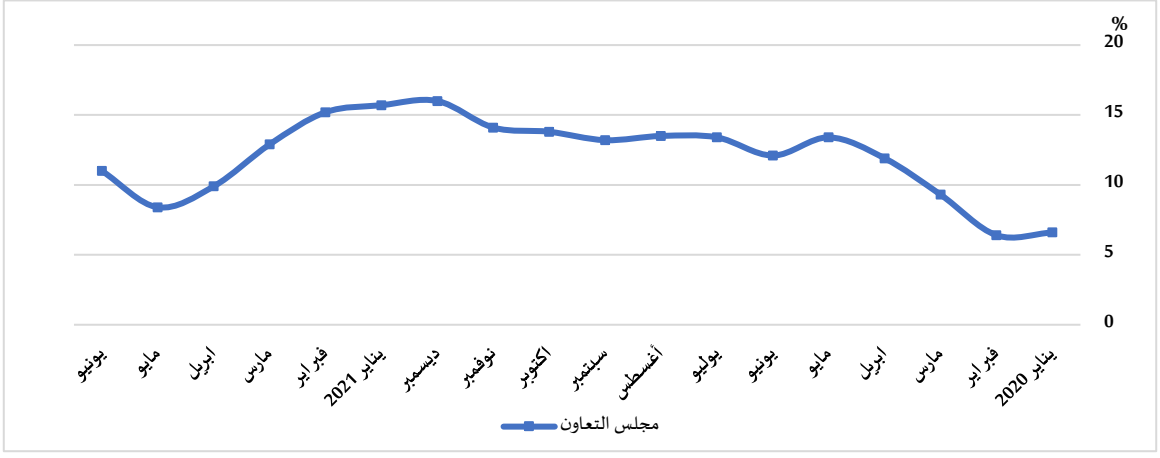

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

أما بالنسبة لنمو عرض النقد (م1) شهرياً خلال عام 2020م مقارنة مع الشهر السابق، يبين الشكل رقم 14 أنه تزامناً مع انتشار جائحة كورونا خلال الربع الأول من عام 2020م سجل عرض النقد (م1) نسب نمو أعلى من تلك المسجلة في الأشهر اللاحقة من العام؛ وقد يكون هذا نتيجة ارتفاع الطلب على النقد والسيولة من قبل المودعين تحسباً للحاجة اليه في ظل تداعيات الجائحة. وفي حين بلغت أعلى نسبة النمو لمجلس التعاون ككل خلال العام لكل من شهري مارس وإبريل بنحو 3.5%، تفاوتت نسب النمو بين الدول الأعضاء وبلغ أعلاها في شهر مارس نحو 9.4% في دولة الكويت ونحو7.9 % في سلطنة عمان، وذلك قبل تراجع نسب النمو وحتى الانخفاض في الأشهر اللاحقة (شكل رقم 14).

الشكل رقم (14): نسبة نمو عرض النقد م1 في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2020- 2021م مقارنة بالشهر السابق (%)

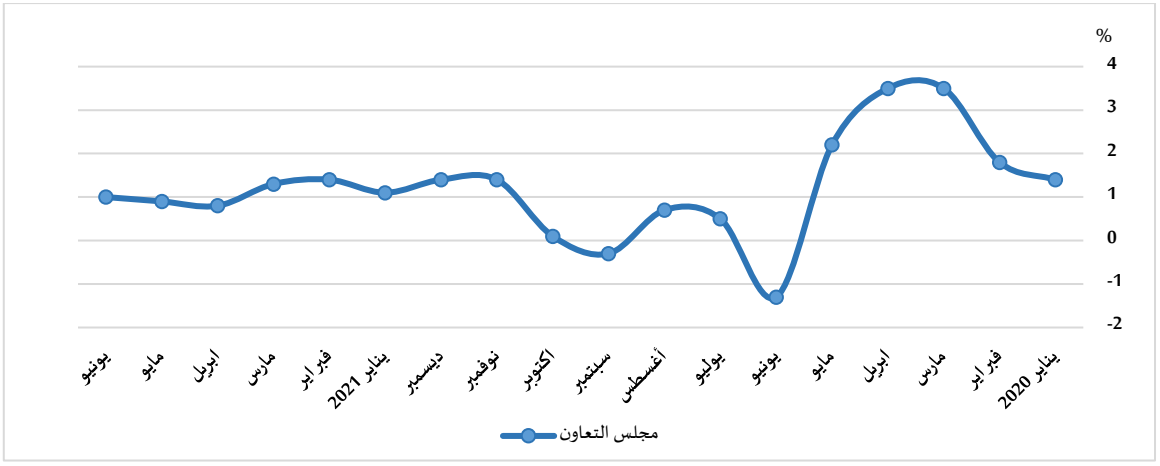

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

بالنسبة لنمو عرض النقد (م1) شهرياً خلال النصف الأول من عام 2021م مقارنة مع الشهر السابق يبين الشكل 14 أن مجلس التعاون ككل سجل نمواً شهرياً في حين تفاوتت نسب النمو حسب كل دولة على حدة وكانت سالبة في بعض الأشهر لبعض الدول الأعضاء.

عرض النقد بمفهومه الواسع (م2)

سجل عرض النقد بمعناه الواسع (م2) الذي يتكون من عرض النقد (م1) زائد الودائع شبه النقدية (الودائع الادخارية وودائع لأجل وأصول أخرى) لمجلس التعاون نمواً بنسبة 7% بنهاية عام 2020م مقارنة مع حجمه بنهاية العام السابق، وذلك بالرغم من انخفاض حجم شبه النقد بنحو 2.7% خلال نفس الفترة (جدول رقم 2). وأتى ارتفاع عرض النقد نتيجة ارتفاعه في كافة الدول الأعضاء جراء الارتفاع في حجم عرض النقد (م1). وفيما يخص الدول الأعضاء منفردة، فقد تباين معدل نمو عرض النقد م2 خلال العام 2020م مقارنة مع نهاية العام السابق حيث

حققت المملكة العربية السعودية أعلى نسبة نمو بنحو 9.7%، تلتها سلطنة عُمان بنسبة 8.9%، ومملكة البحرين بنسبة 6.5%.

الجدول رقم (2): عرض النقد م2 في دول مجلس التعاون نسبة النمو ديسمبر2020م-ديسمبر2019م (%)

	عرض النقد م2	شبه النقد
الإمارات	4.6	**-2.2**
البحرين	6.5	**4.9**
السعودية	9.7	**-5.5**
عمان	8.9	**10.9**
قطر	3.8	**0.0**
الكويت	3.8	**-3.1**
مجلس التعاون	7.0	**-2.7**

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

أما خلال النصف الأول من عام 2021م، يبين الجدول رقم 3 أن عرض النقد (م2) قد سجل نسب نمو إيجابية شهرياً مقارنة مع الشهر المماثل من العام السابق، في حين سجلت الودائع شبه النقدية انخفاضاً في كافة الأشهر. وقد يعود ذلك إلى خفض حجم الودائع لأجل من قبل المودعين والاحتفاظ بها كنقد متداول وودائع تحت الطلب.

الجدول رقم (3): نمو عرض النقد م2 في النصف الأول النصف الأول من عام 2021م، (مقارنة بالشهر المماثل من العام 2020م)

	يناير	فبراير	مارس	إبريل	مايو	يونيو
عرض النقد (م2)	6.1	6.4	4.8	3.7	4.8	**6.4**
الودائع شبه النقدية	-4.6	-2.4	-3.0	-3.2	-3.0	**-2.4**

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

4.3 أداء القطاع المصرفي.

شهد القطاع المصرفي في مجلس التعاون تطورات هامة خلال عام 2020م وفي النصف الأول من عام 2021م في ظل تداعيات الجائحة كوفيد-19 وما خلفته من آثار على الحركة التجارية بالتالي على نشاط البنوك التجارية بشكل عام سواء من ناحية حجم اصول القطاع المصرفي، وإجمالي الودائع المصرفية، وحجم المحافظ الاقراضية، أو من ناحية أداء هذا القطاع مثل معدل ربحية المصارف التجارية ومؤشرات سلامة القطاع عموماً.

صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية

انخفض مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية (الاحتياطيات الأجنبية) خلال عام 2020م حيث بلغ بنهاية العام نحو 654 مليار دولار، أي بنسبة انخفاض بلغت 6.1% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية العام السابق (جدول رقم 4). ويعزى ذلك إلى انخفاض هذه الأصول في دول المجلس باستثناء دولة قطر ودولة الكويت. وسجلت مملكة البحرين أعلى نسبة انخفاض بنحو 42.6%، تلتها سلطنة عمان بنحو 12.4%، في حين انخفض حجم هذه الأصول بنحو 9.1% في المملكة العربية السعودية. وتشمل الأصول الأجنبية لدى السلطات النقدية الذهب وحقوق السحب الخاصة والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي والنقد الأجنبي، بالإضافة إلى الودائع واستثمارات الأوراق المالية في الخارج.

الجدول رقم (4): صافي الأصول الأجنبية في دول مجلس التعاون ديسمبر 2020م، ديسمبر 2019م (%)

	2019م	2020م	نسبة التغير (%)
الإمارات	107.3	103.8	**-3.3**
البحرين	3.4	2.0	**-42.6**
السعودية	494.0	449.2	**-9.1**
عمان	14.9	13.0	**-12.4**
قطر	39.4	40.6	**3.0**
الكويت	37.2	45.3	**22.0**
مجلس التعاون	696.2	654.0	-6.1

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

ولقد بلغ صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية في مجلس التعاون أدنى مستوى له خلال شهر إبريل 2020م وذلك عقب انخفاض كبير أيضاً في شهر مارس (الشكل رقم 15). ونجم ذلك بطبيعة الحال عن تداعيات الجائحة كوفيد-19 والتي أدت إلى انكماش الحركة التجارية والاقتصادية وانخفاض أسعار النفط وشل الحركة السياحية والنقل إلى حد كبير.

الشكل رقم (15): صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية في مجلس التعاون، ديسمبر 2019 – يونيو 2021م

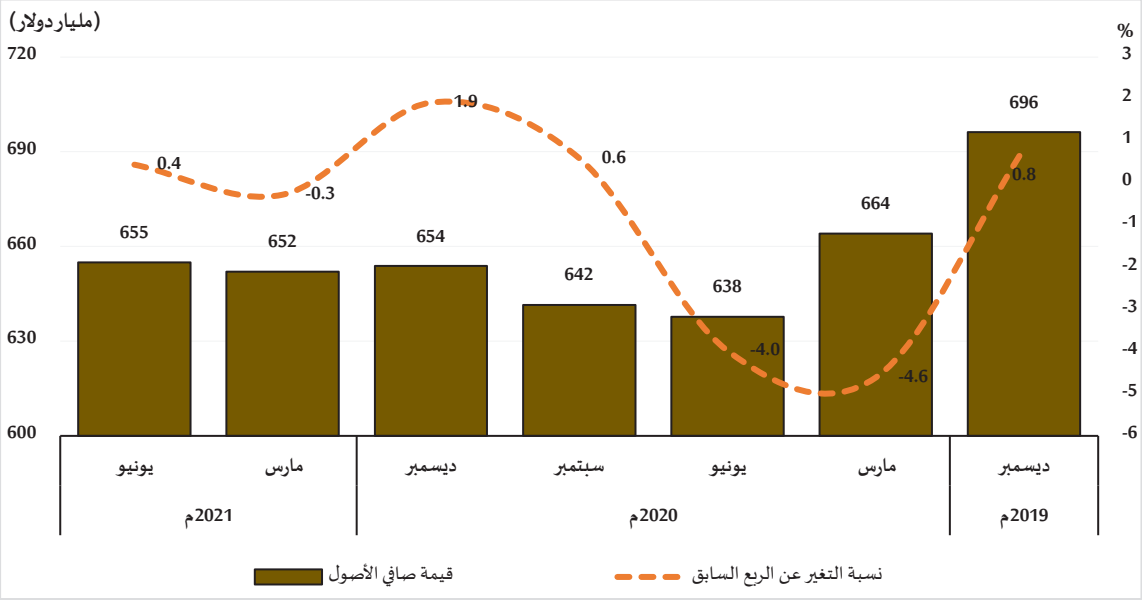

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

أما بنهاية النصف الأول من عام 2021م بلغ مجموع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية (الاحتياطيات الأجنبية) نحو 655 مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع بلغت 0.2% مقارنة مع صافي الأصول بنهاية العام 2020م (جدول رقم 5). ويعزى ذلك إلى ارتفاع هذه الأصول في الدول الأعضاء باستثناء دولة الكويت والمملكة العربية السعودية التي تمثل ما نسبته 67.5% من إجمالي الاحتياطيات في مجلس التعاون.

الجدول رقم (5): صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك المركزية الخليجية (الاحتياطيات الأجنبية)

	ديسمبر 2020م	يونيو 2021م	نسبة التغير (%)
الإمارات	103.8	109.6	**5.6**
البحرين	2.0	3.8	**96.4**
السعودية	449.2	441.9	**-1.6**
عمان	13.0	16.2	**24.1**
قطر	40.6	40.7	**0.3**
الكويت	45.5	42.8	**-6.0**
مجلس التعاون	**654.0**	**655.0**	**0.2**

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

أصول البنوك التجارية العاملة في القطاع المصرفي الخليجي.

بلغ إجمالي أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2020م نحو 2554 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية العام السابق. وسجلت اصول البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 13.2%، تلتها أصول البنوك في دولة قطر بنحو 8.6%، في حين كانت نسب النمو في الدول الأخرى أقل من معدل النمو في المجلس ككل (شكل رقم 16).

الشكل رقم (16): أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2020م

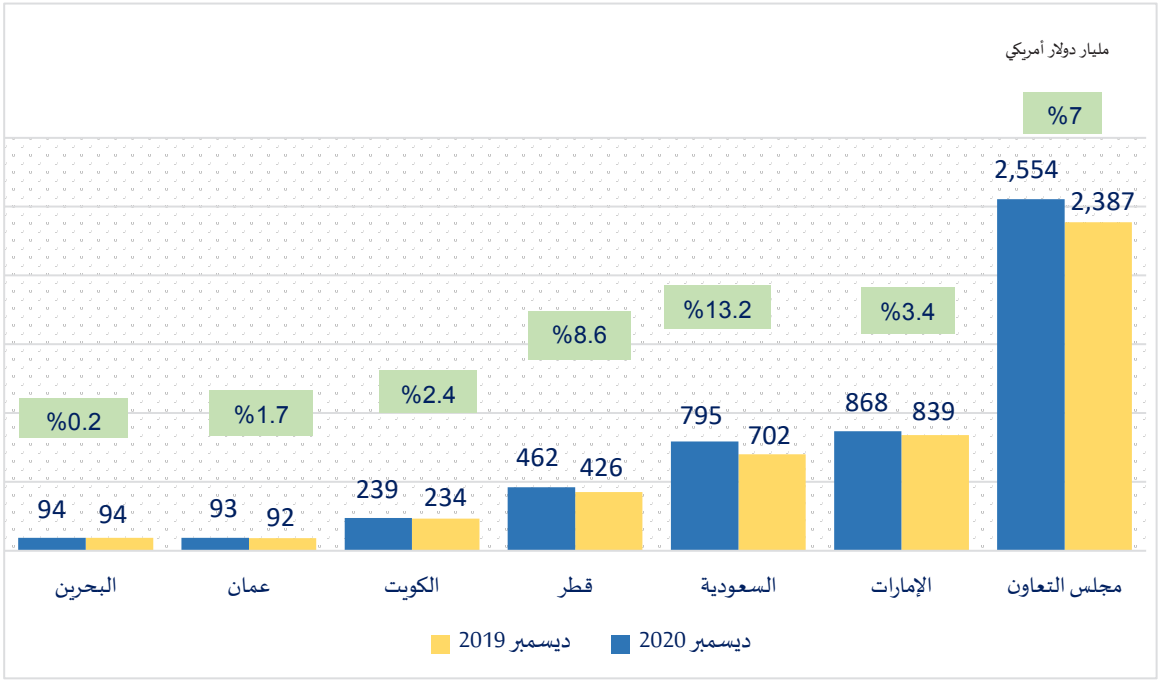

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

أما بنهاية النصف الأول من عام 2021م بلغ إجمالي أصول البنوك العاملة في مجلس التعاون نحو 2634 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 3.1% مقارنة مع حجم الأصول بنهاية العام 2020م، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أصول كافة البنوك التجارية العاملة في دول مجلس التعاون (جدول رقم 6).

الجدول رقم (6): نسبة نمو أصول البنوك للفترة يونيو 2021م – ديسمبر 2020م

	يونيو 2021م (مليار دولار أمريكي)	نسبة النمو (%)
الإمارات	874	0.7
البحرين	97	3.2
السعودية	830	4.5
عمان	98	4.8
قطر	486	5.1
الكويت	249	3.0
مجلس التعاون	2,634	3.1

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

واستأثرت دولة الإمارات العربية المتحدة بالحصة الأكبر من إجمالي الأصول المصرفية بنحو ثلث إجمالي أصول البنوك التجارية في مجلس التعاون، تليها المملكة العربية السعودية بنحو 31.5%، ودولة قطر بنحو 18.4%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 17% (شكل رقم 17).

الشكل رقم (17): التوزيع النسبي لإجمالي أصول البنوك التجارية في مجلس التعاون يونيو 2020م

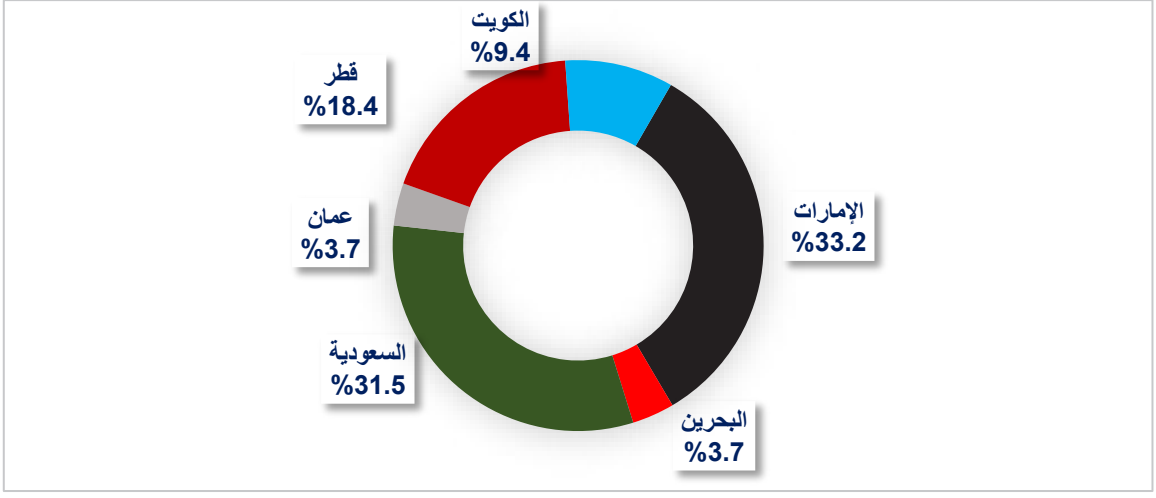

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

إجمالي الودائع المصرفية

بلغ إجمالي الودائع المصرفية لدى البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2020م نحو 1,560 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 5.1% مقارنة مع حجم الودائع بنهاية العام السابق. وسجلت ودائع البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 8.2%، تليها دولة قطر بنحو 6.6%، في حين كانت نسب النمو في الدول الأخرى أقل من معدل النمو في مجلس التعاون ككل، وباستثناء مملكة البحرين التي سجلت تراجع لحجم الودائع المصرفية وبنسبة -5.9% (شكل رقم 18).

الشكل رقم (18): قيمة الودائع المصرفية في دول مجلس التعاون ونسب النمو في ديسمبر 2020م مقارنة مع ديسمبر 2019م

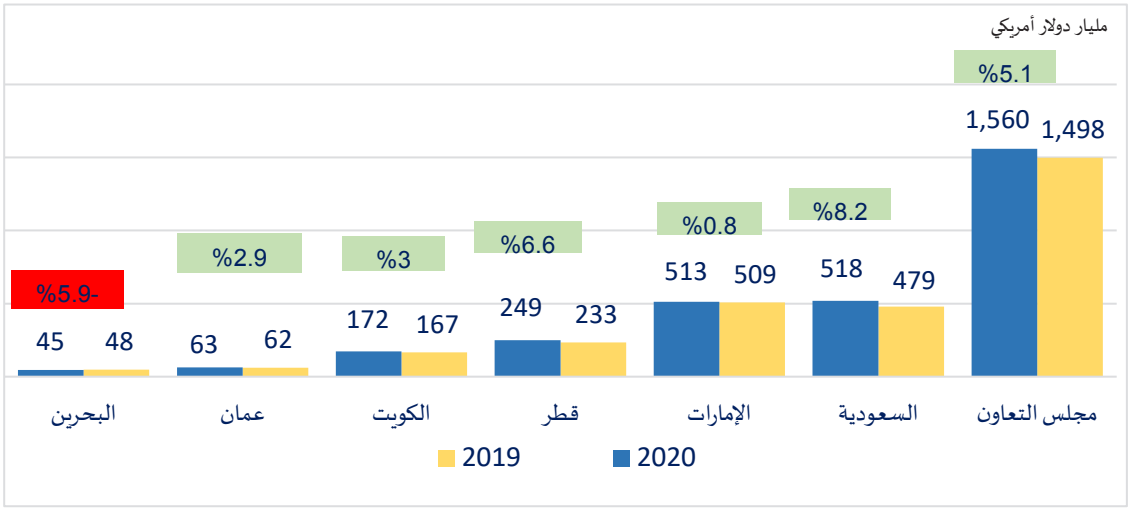

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

أما بنهاية النصف الأول من عام 2021م بلغ إجمالي الودائع المصرفية في مجلس التعاون نحو 1612 مليار دولار أمريكي وبنسبة زيادة بلغت نحو 3.3% عن حجم الودائع بنهاية عام 2020م (جدول رقم 7). ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الودائع المصرفية في كافة بنوك دول المجلس.

الجدول رقم (7): إجمالي الودائع المصرفية (مليار دولار أمريكي) في مجلس التعاون، يونيو 2021م

	الودائع المصرفية	نسبة النمو
	يونيو 2021م	يونيو 2021 - ديسمبر 2020
الإمارات	519.7	**1.3**
البحرين	47.3	**5.3**
السعودية	541.4	**4.5**
عمان	64.9	**2.5**
قطر	263.9	**6.1**
الكويت	175.1	**1.8**
مجلس التعاون	**1612.4**	**3.3**

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

وبنهاية النصف الأول من عام 2021م استأثرت المملكة العربية السعودية بالحصة الأكبر من إجمالي الودائع المصرفية بنحو 33.6% من إجمالي الودائع في البنوك التجارية في مجلس التعاون، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 32.2%، ودولة قطر بنحو 16.4%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 17.8% (شكل رقم 19).

الشكل رقم (19): التوزيع النسبي للودائع المصرفية في دول مجلس التعاون نهاية النصف الأول من عام 2021م

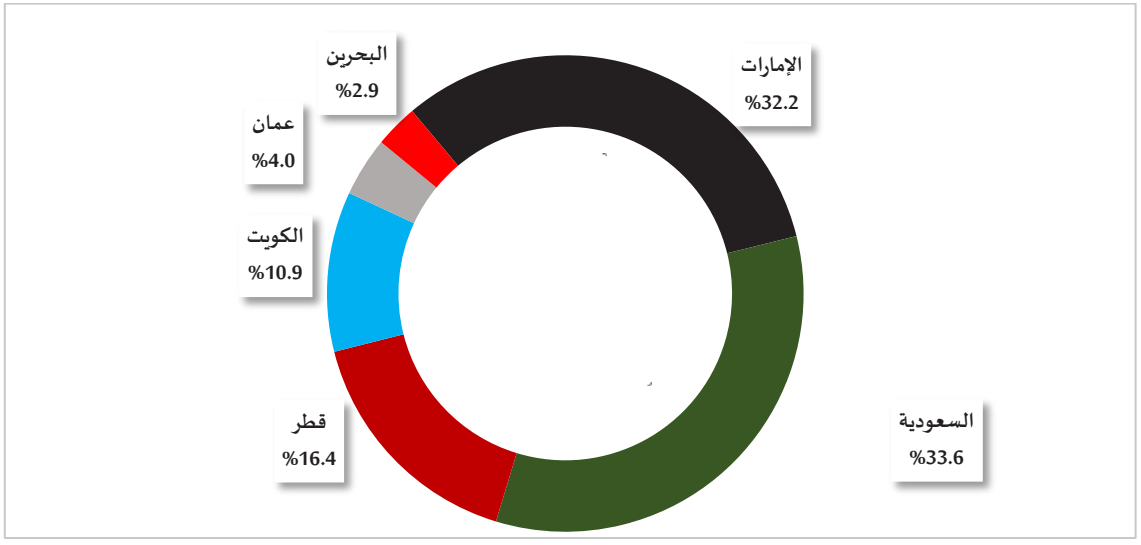

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

حجم المحافظ الاقراضية

بلغ إجمالي حجم القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون في نهاية عام 2020م نحو 1,427 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته 7.2% مقارنة مع حجم الاقراض بنهاية العام السابق وذلك رغم جائحة كوفيد-19 وإجراءات الاغلاق المتكررة وانكماش الحركة الاقتصادية. وسجلت محفظة الإقراض في البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 14.8%، تلتها محفظة الإقراض في دولة قطر بنحو 9.2%، ثم مملكة البحرين بنحو 7% (شكل رقم 20).

الشكل رقم (20): القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون ونسب النمو 2020م

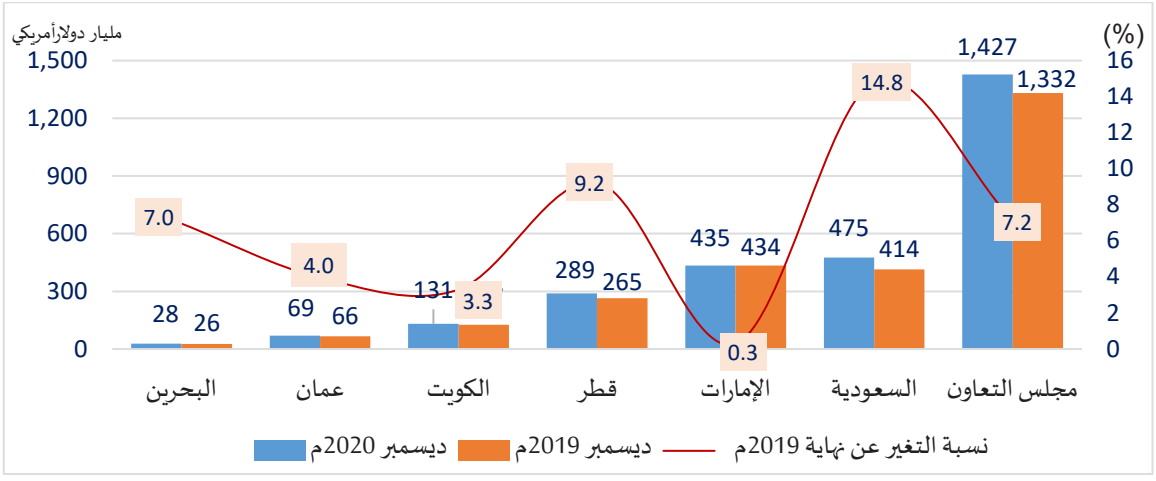

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

واستأثرت المملكة العربية السعودية بالحصة الأكبر من إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون بنحو 33.3%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 30.5%، ودولة قطر بنحو 20.3%. ويعد هذا المؤشر ذا أهمية كبيرة، باعتباره ممثلا لحجم تمويل القطاعات للقيام بالأنشطة التجارية والاقتصادية التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي (شكل رقم 21).

الشكل رقم (21): التوزيع النسبي للقروض المقدمة من البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون 2020م

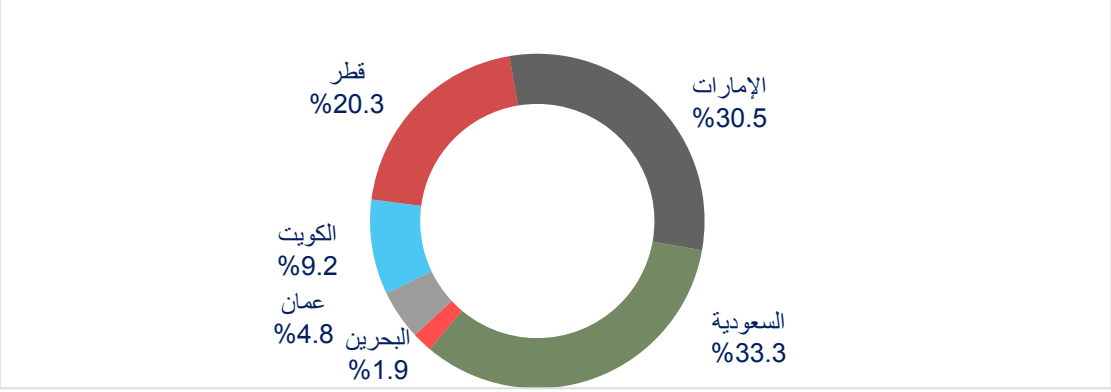

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

أما بنهاية النصف الأول من عام 2021م بلغ إجمالي القروض المقدمة من البنوك التجارية في مجلس التعاون نحو 1,501 مليار دولار أمريكي وبنسبة نمو بلغت 5.2% عن حجم اجمالي القروض بنهاية عام 2020م (جدول رقم 8). ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع حجم القروض المقدمة من كافة بنوك دول المجلس، باستثناء دولة الامارات العربية المتحدة التي شهدت انخفاضاً طفيفاً بنسبة -0.1%.

الجدول رقم (8): نسبة نمو إجمالي القروض المقدمة من قبل البنوك التجارية العاملة في مجلس التعاون،

للفترة يونيو 2021م – ديسمبر 2020م

	يونيو 2021م (مليار دولار أمريكي)	نسبة النمو (%) يونيو 2021 - ديسمبر 2020
الإمارات	434.5	**-0.1**
البحرين	28.5	**3.0**
السعودية	520.7	**9.5**
عمان	70.6	**2.4**
قطر	311.5	**7.6**
الكويت	135.4	**3.3**
مجلس التعاون	**1501.2**	**5.2**

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

5.3 أسواق الأسهم الخليجية.

بلغت القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون ما يقارب 3.1 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2020م، مرتفعة بنحو 2.1% عن القيمة السوقية بنهاية عام 2019م، وذلك رغم الانخفاض الملحوظ والخسائر التي تكبدتها الأسواق خلال الربع الأول من عام 2020م متأثرة بتفشي الجائحة كوفيد-19، وذلك قبل أن تبدأ دول مجلس التعاون اتخاذ بعض الإجراءات للحد من آثار الجائحة. وعاودت الأسواق الارتفاع في شهر إبريل 2020م (الشكل رقم 22). وتمثل القيمة السوقية لمجلس التعاون نحو 3% فقط من القيمة السوقية لأسواق المال في العالم، أي أقل من القيمة السوقية في سوق هونغ كونج.

الشكل رقم (22): أداء أسواق المال الخليجية (القيمة السوقية ونسبة النمو مقارنة مع الشهر السابق)

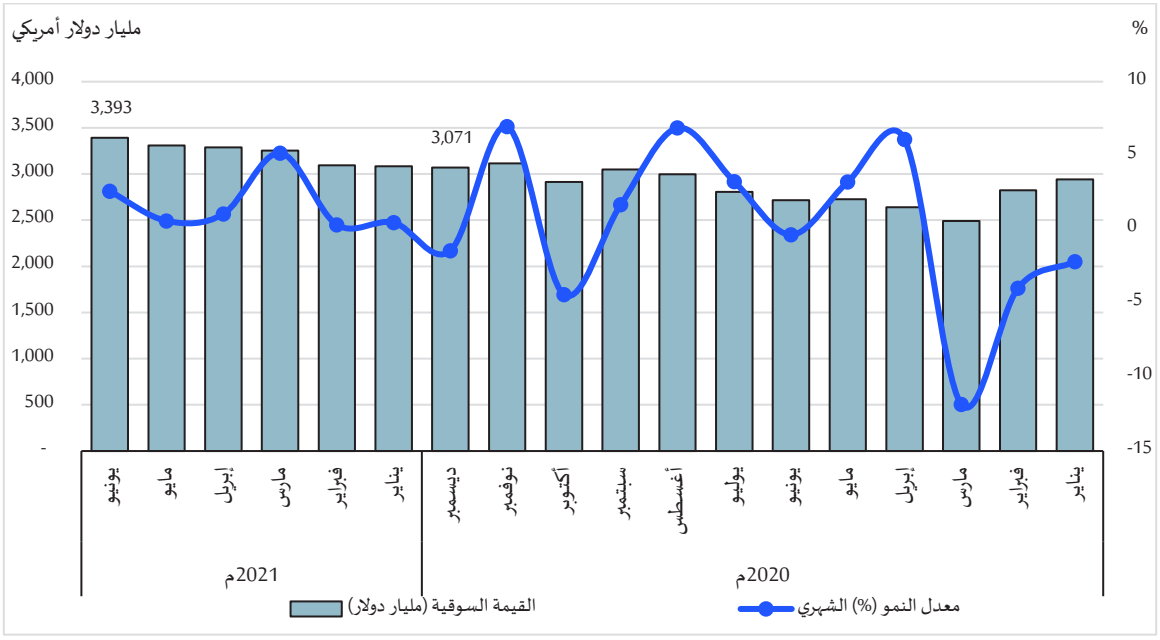

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

هذا النمو عن ارتفاع القيم السوقية لكل من السوق المالية السعودية بنحو 0.8%، وسوق أبو ظبي للأوراق المالية بنحو 39.8%، وسوق مسقط للأوراق المالية بنحو 7.9%، وسوق الدوحة للأوراق المالية بنحو 3.3%، وذلك رغم تراجع بورصة الكويت بنحو -11.2%، وسوق دبي المالي بنحو -8.9%، وبورصة البحرين بنحو -8.5%(شكل رقم 23).

الشكل رقم (23): نسبة نمو القيمة السوقية في عام 2020م

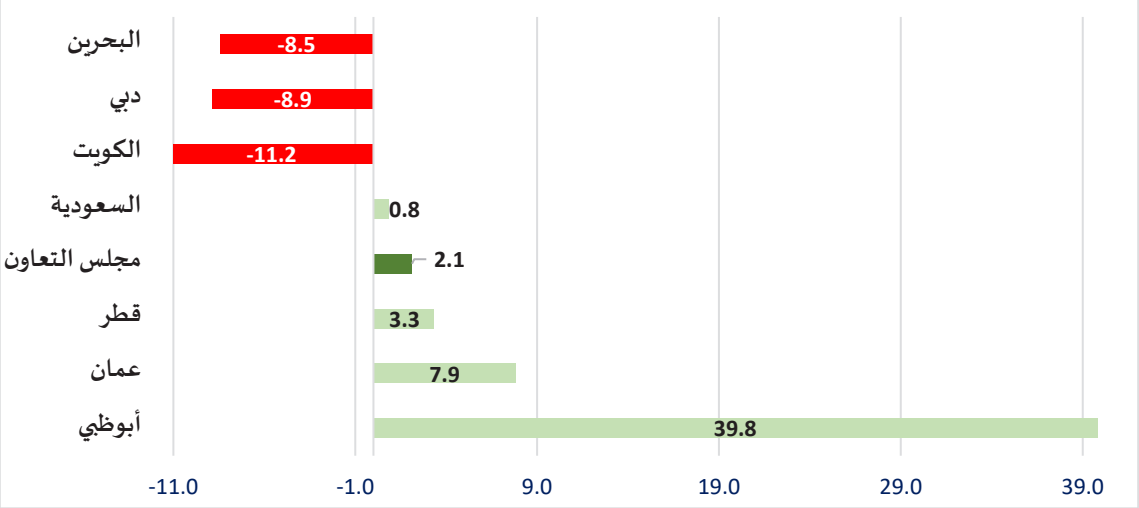

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

أما بنهاية النصف الأول من عام 2021م بلغت القيمة السوقية حوالي 3.4 تريليون دولار أمريكي، أي بنسبة ارتفاع بلغت 2.6% مقارنة مع القيمة السوقية بنهاية عام 2020م. واستأثرت السوق المالية السعودية بنحو 76.4% من القيمة السوقية لأسواق مجلس التعاون، تلتها سوق أبو ظبي للأوراق المالية بنحو 9.4%، وسوق الدوحة للأوراق المالية بنحو 5%، وبورصة الكويت بنحو 3.6%، حيث شكلت الأسواق الثلاثة الباقية مجتمعة نحو 5.5% (شكل رقم 24).

الشكل رقم (24): الحجم النسبي لأسواق المال الخليجية (يونيو 2021م)

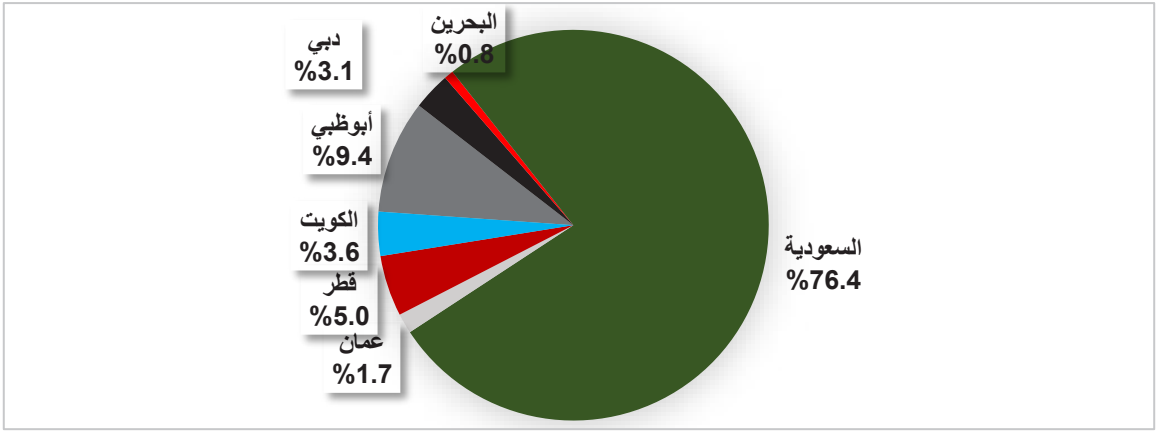

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

أما بخصوص أداء المؤشر العام لمجلس التعاون ومؤشرات أسواق الدول الأعضاء فقد ارتفع المؤشر العام لأسواق مجلس التعاون بنحو 2% بنهاية العام 2020م مقارنة مع العام 2019م. ونجم هذا الأداء العام عن ارتفاع مؤشر سوق المملكة العربية السعودية بنسبة 3.6%، وسوق قطر بنحو 0.1%، في حين انخفضت مؤشرات كافة الأسواق الأخرى (شكل رقم 25).

الشكل رقم (25): أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، 2020م

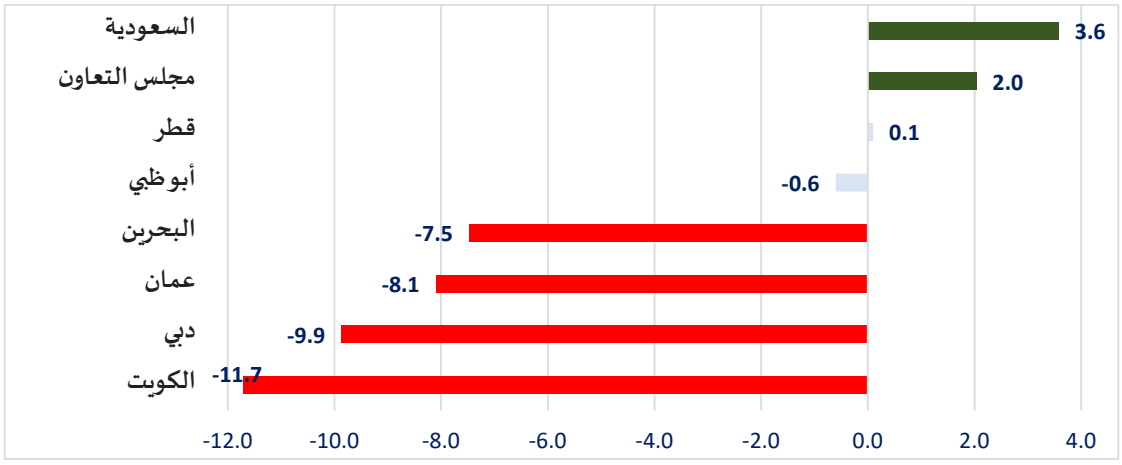

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

وبالنسبة لأداء أسواق المال الخليجية منفردة ومدى تأثيره على أداء مجلس التعاون ككتل خلال عام 2020م يبين شكل رقم 26 أن الانخفاض الكبير نجم عن ردة فعل المستثمرين الأولية لجائحة كوفيد-19 وخاصة في شهر مارس 2020م حيث شهدت مؤشرات كافة الأسواق انخفاضات كبيرة جداً أدت إلى انخفاض المؤشر العام المركب لمجلس التعاون بنحو 15.7%.

الشكل رقم (26): أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، 2020م (النمو مقارنة مع الشهر السابق)

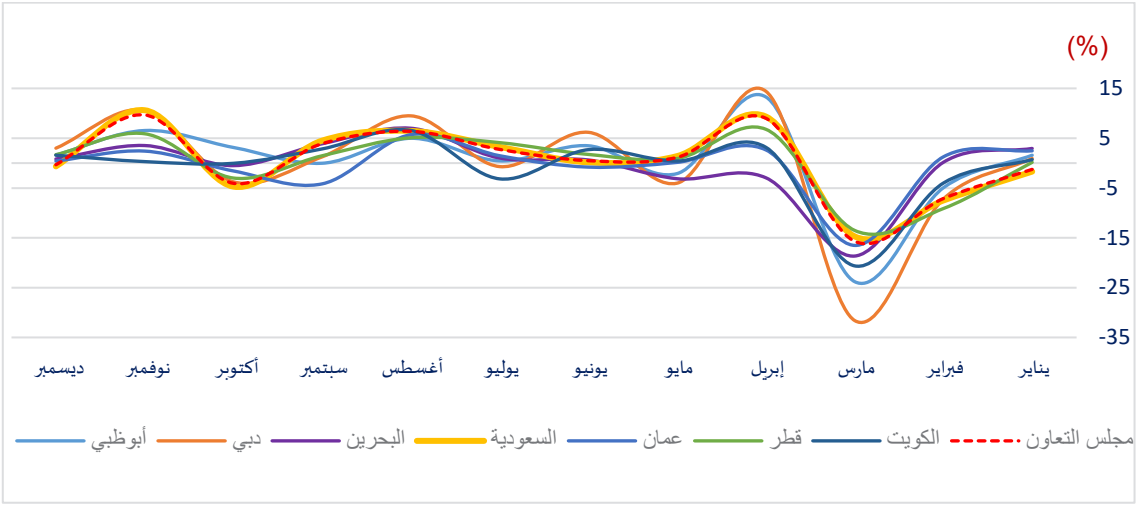

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

أما مقارنة مع أداء الأسواق العالمية خلال عام 2020م، فقد كان أداء أسواق المال في مجلس التعاون دون مستوى أداء مؤشرات الأسواق العالمية مسجلاً نسبة نمو بنحو 2%، باستثناء مؤشر ستوكس الأوروبي ومؤشر فوتسي 100 اللذان انخفضا بنحو 4% و14%، على التوالي (شكل رقم 27).

الشكل رقم (27): أداء أسواق المال العالمية في عام 2020م

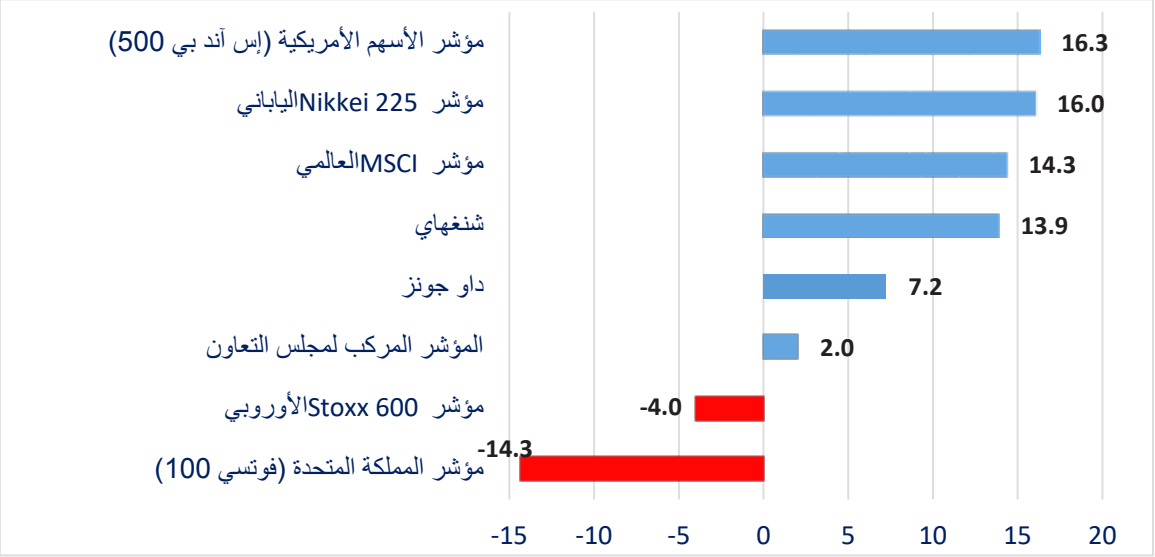

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

ويبين الشكل رقم 28 أنه الرغم من تباين أداء مؤشرات الاسواق العالمية خلال عام 2020م إلا أن نمط أداء هذه الأسواق ومن ضمنها سوق مجلس التعاون كان متناسقاً من ناحية الارتفاع والانخفاض خلال الفترات المختلفة من العام، خاصة الانخفاض الكبير خلال الربع الأول نتيجة انتشار جائحة كوفيد-19.

الشكل رقم (28): أداء أسواق المال العالمية في عام 2020م (النمو مقارنة مع الشهر السابق)

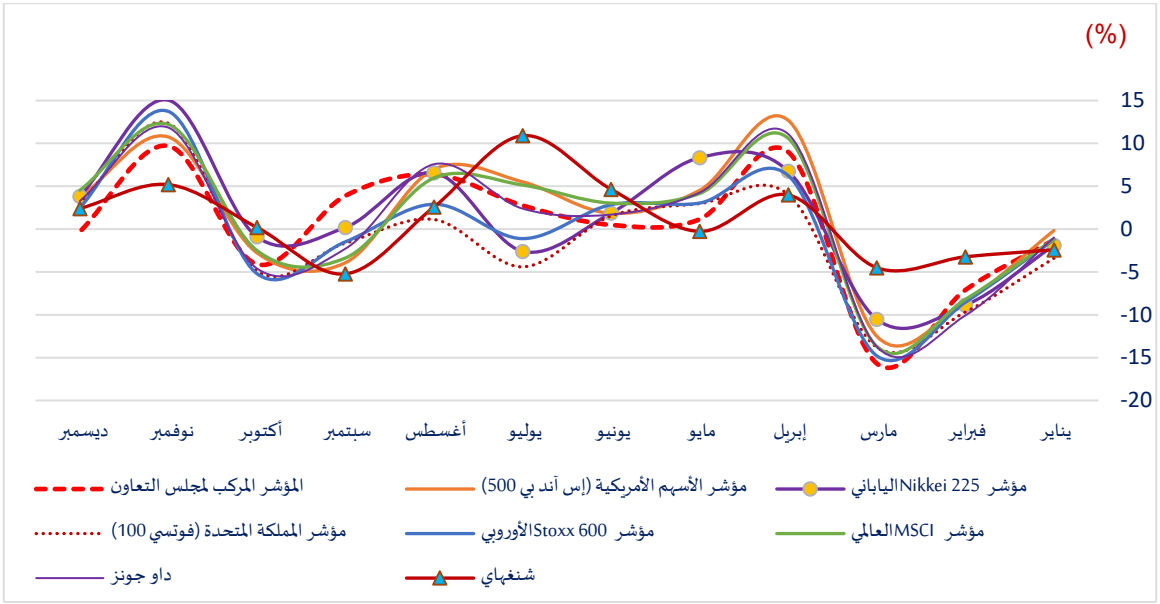

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

أما خلال النصف الأول من عام 2021م ارتفع المؤشر المركب لأسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون بنحو 24.9%، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2020م. وارتفعت مؤشرات كافة أسواق مال دول مجلس التعاون خلال نفس الفترة وأتى في مقدمتها سوق أبو ظبي المالي، وسوق المال السعودي بنحو 35.5% و26.4%، على التوالي (شكل رقم 29).

الشكل رقم (29): أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، النصف الأول للعام 2021م

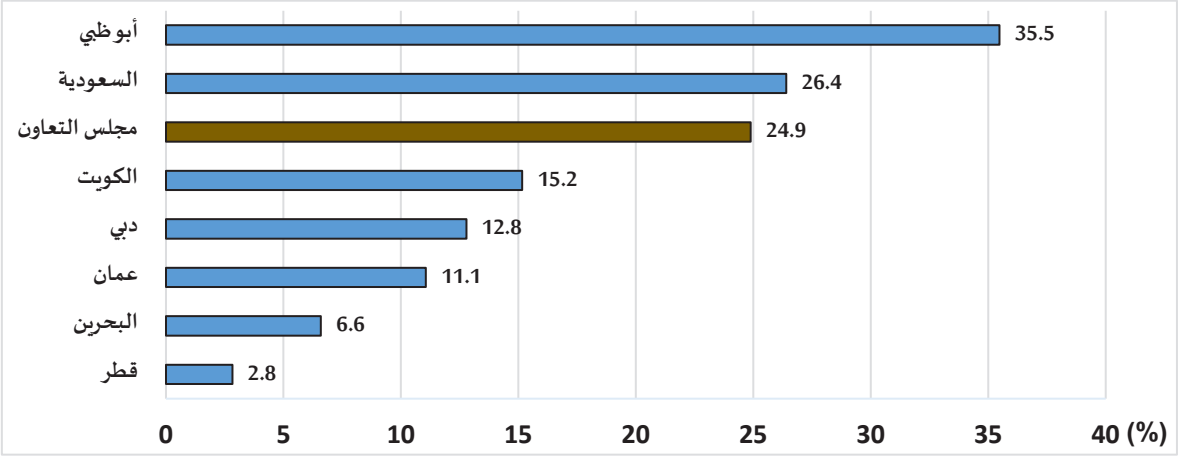

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

6.3 تحويلات العمالة الوافدة.

بلغ مجموع تحويلات العاملين بمجلس التعاون الخليجي إلى الخارج في العام 2020م حوالي 116.6 مليار دولار أمريكي، مقارنة بحوالي 117.9 مليار دولار أمريكي في العام 2019م، مسجلاً تراجع بنسبة -1.2%. هذا وقد تراجع مجموع التحويلات خلال عامي 2017م و2018م، في حين أنه لم يسجل أي تغيراً يذكر في العام 2019م.

الشكل رقم (30): تحويلات العاملين الوافدين في مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج 2015-2020م

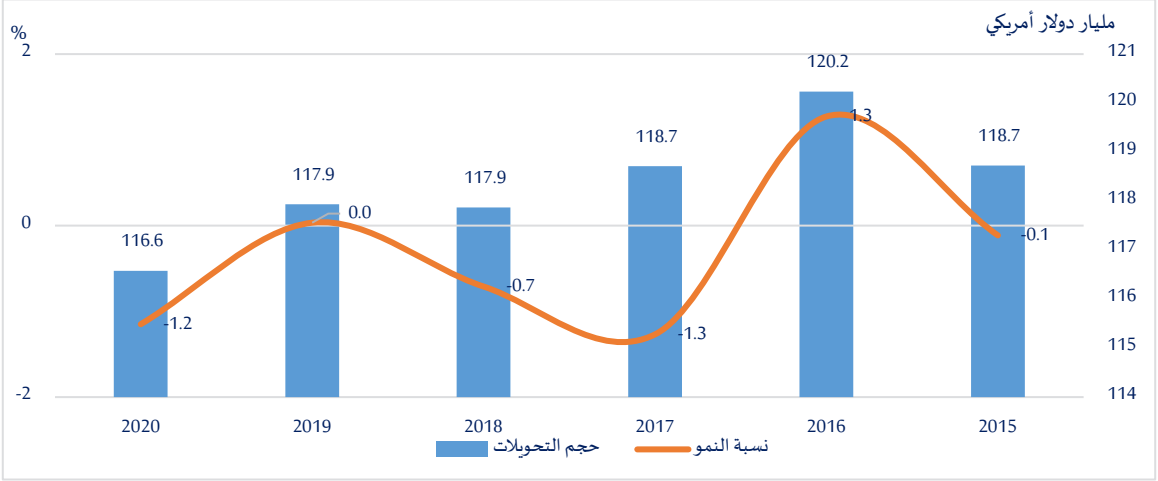

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

ويأتي انخفاض حجم تحويلات العاملين بمجلس التعاون الخليجي إلى الخارج في العام 2020م، نتيجة تراجعه في أغلب الدول الأعضاء وبنسب تراوحت بين -4.3% في عُمان و -10.2% في قطر. في حين شهد حجم تحويلات العاملين للخارج في السعودية نمواً بنسبة 13.4% بذات الفترة (جدول رقم 9).

الجدول رقم (9): تحويلات العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون إلى الخارج (مليار دولار أمريكي)

	2018م	2019م	2020م	نسبة النمو (2019-2020م)
الإمارات	46.1	45.0	42.7	-5.0
البحرين	3.3	2.9	2.7	-5.3
السعودية	33.0	30.3	34.3	13.4
عمان	10.0	9.2	8.8	-4.3
قطر	11.4	11.8	10.6	-10.2
الكويت	14.2	18.8	17.4	-7.4
مجلس التعاون	117.9	117.9	116.6	-1.2

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

وشكلت تحويلات العاملين من دولة الإمارات العربية المتحدة ما نسبته 36.6% من مجموع تحويلات العاملين في مجلس التعاون في العام 2020م، تلتها المملكة العربية السعودية بنحو 29.4%، ودولة الكويت بنحو 14.9%.

الشكل رقم (31): التوزيع النسبي لتحويلات العمالة الوافدة في مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج 2020م

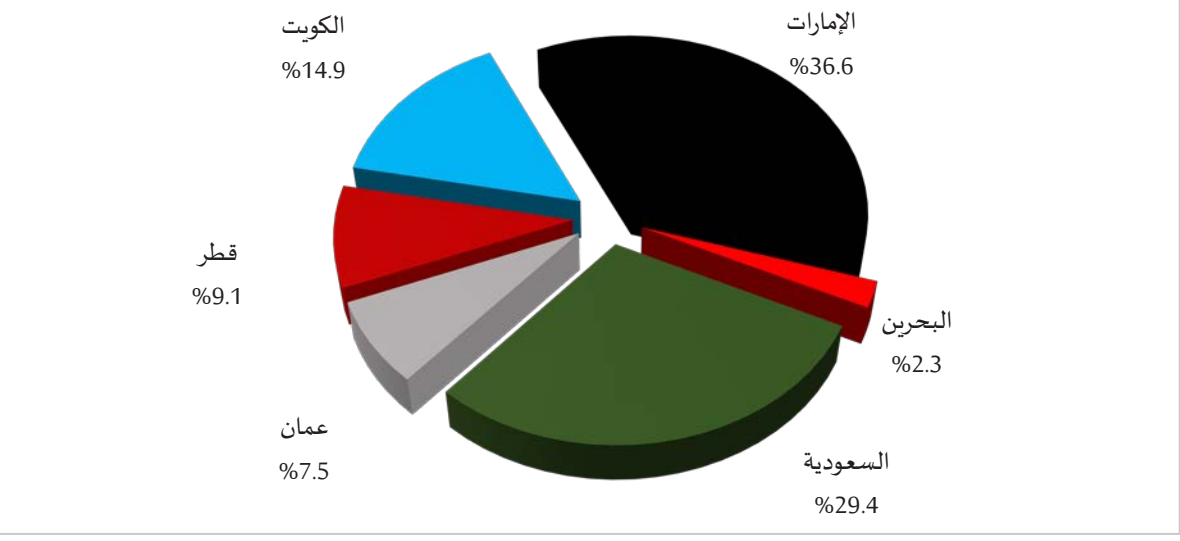

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

وتشكل تحويلات العاملين بمجلس التعاون ما نسبته 8.3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون في عام 2020م. وتصدرت دولة الكويت دول المجلس في نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت 16.3%، تلتها كل من سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، بنسبة 13.9% و11.9% على التوالي.

الشكل رقم (32): نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2020م (بالأسعار الجارية)

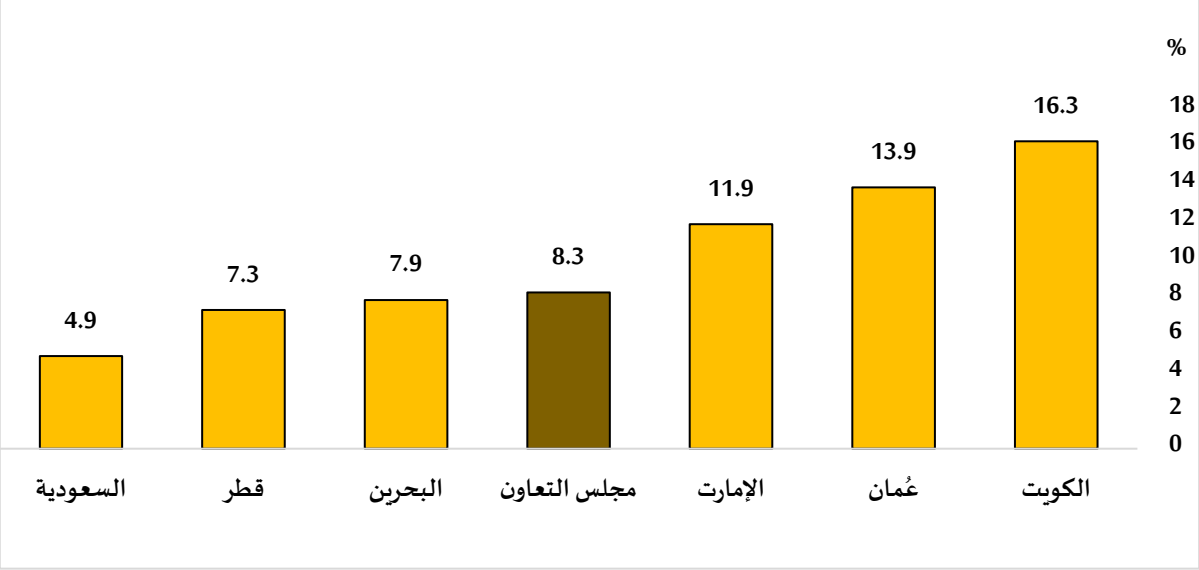

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

7.3 المالية العامة.

بالرغم من الجهود الحثيثة التي تبذل من قبل دول المجلس لتنويع مصادر الدخل، يبين شكل رقم (33) هيكلة إجمالي الإيرادات لدول المجلس وأن الإيرادات النفطية لا زالت تلعب الدور الأكبر في المالية العامة للدول الأعضاء، وإن بدرجات متفاوتة. ففي حين تشكل هذه الإيرادات نحو 86% من إجمالي الإيرادات في دولة الكويت، استقرت هذه الإيرادات على نحو 41% من إجمالي الإيرادات في دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات القليلة الماضية. ويجدر بالذكر أن مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات شهدت انخفاضاً كبيرا في السنوات القليلة الماضية مقارنة بمعدلاتها في عام 2010م لدول المجلس وخاصة المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، باستثناء دولة الكويت التي حافظت على نفس النسب تقريباً خلال السنوات العشر الماضية، ودولة قطر التي ارتفعت فيها مساهمة القطاع النفطي بشكل ملحوظ منذ عام 2015م.

الشكل رقم (33): الإيرادات النفطية في مجلس التعاون نسبة إلى اجمالي الايرادات (%)

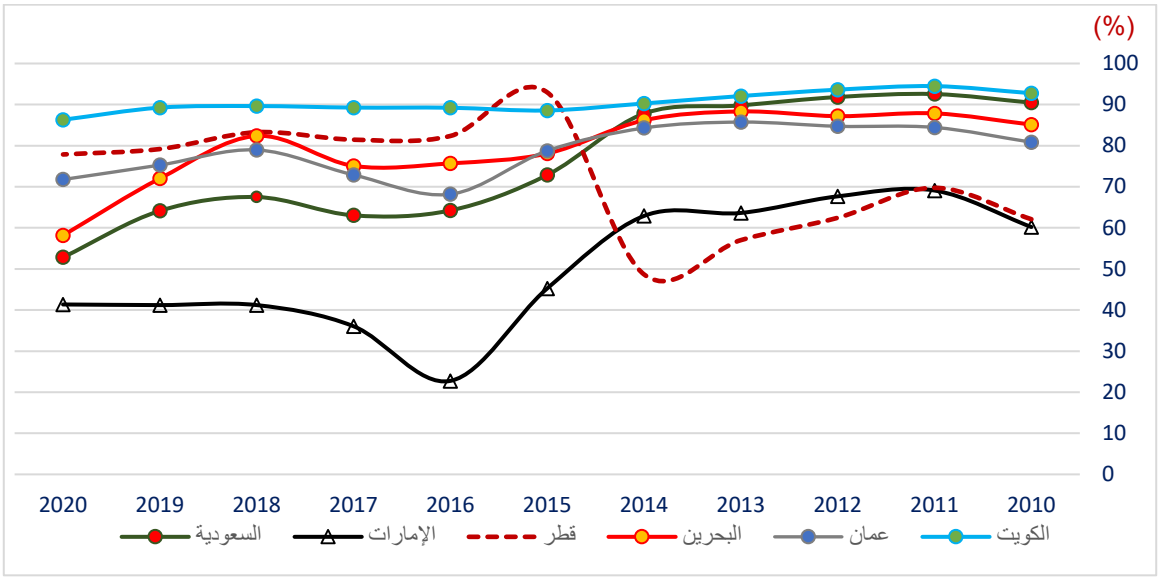

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

بالنسبة للفائض/العجز في الميزانية العامة فقد سجلت دول مجلس التعاون في عام 2020م عجوزات كبيرة في الميزانية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، كما هو مبين في شكل رقم (34). ونجمت العجوزات عن الانخفاض في الإيرادات النفطية في كافة دول المجلس، وانخفاض الايرادات غير النفطية في هذه الدول باستثناء المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين اللتان سجلتا ارتفاعاً في الإيرادات غير النفطية. ونجمت العجوزات بالرغم من الانخفاض في إجمالي الإنفاق العام في هذه الدول، باستثناء أيضاً المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، اللتان سجلتا ارتفاعاً في إجمالي الإنفاق العام.

الشكل رقم (34): فائض/عجز الميزانية الحكومية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)

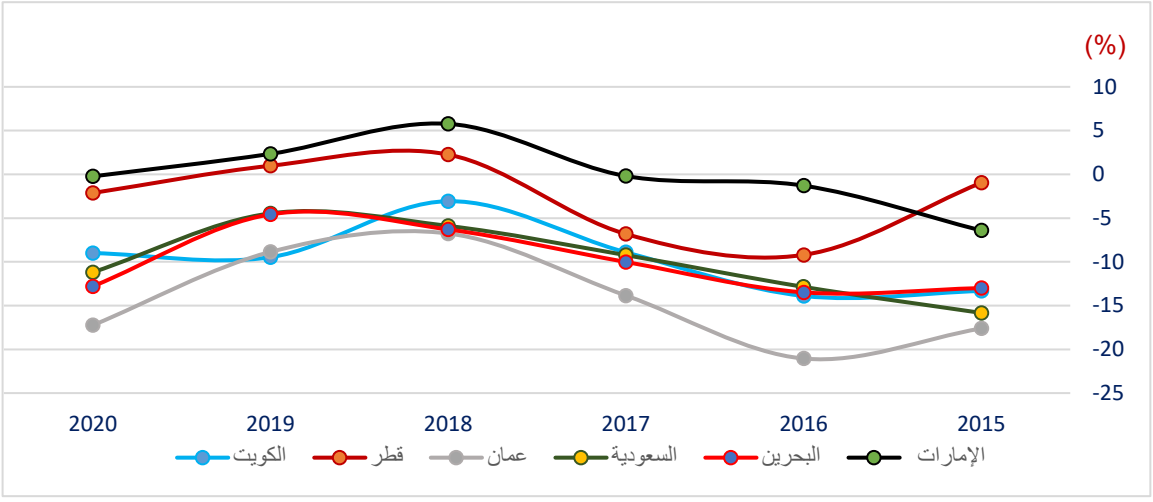

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

8.3 التجارة البينية والخارجية.

هنالك تراجع في قيمة إجمالي الصادرات السلعية البينية بما نسبته 3.4% و13.4% خلال عامي 2019م و2020م على التوالي، الأمر الذي يعزى إلى تراجع قيمة إعادة التصدير البيني وصادرات النفط والغاز البينية خلال نفس الفترة (الشكل رقم 35).

الشكل رقم (35): معدل النمو السنوي للصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2020م

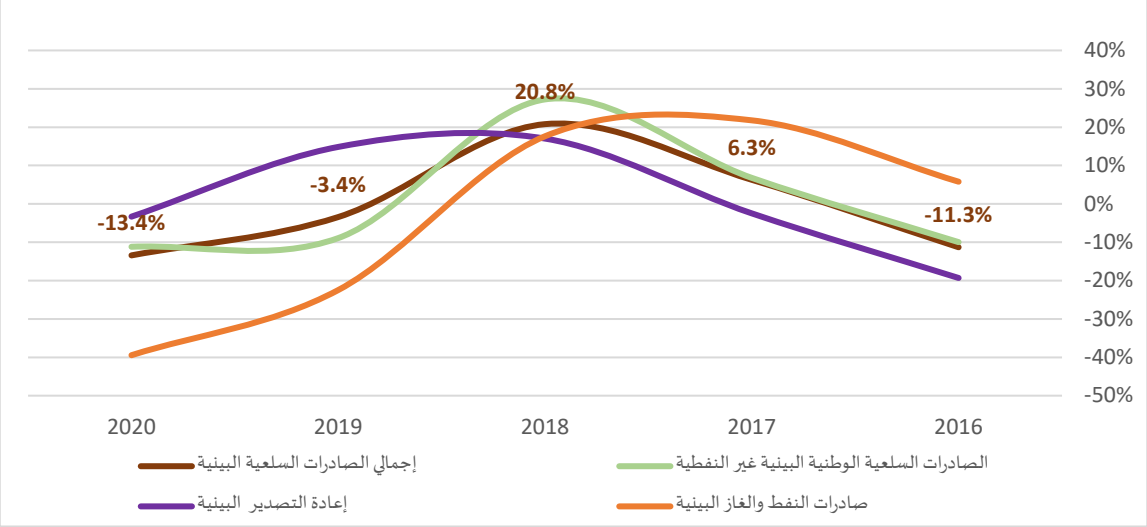

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

ويجدر بالذكر أن هذا الأداء للفترة 2016م-2020م ككل يخفي تقلبات وعدم استقرار في معدلات نمو الصادرات البينية لسنوات تلك الفترة كل على حدة، ويعكس كذلك تأثير الحجم النسبي لكل من مكونات إجمالي الصادرات السلعية البينية المذكورة أعلاه، إذ يبين الشكل رقم (36) أن إعادة التصدير البيني تشكل الجزء الأكبر من الصادرات السلعية البينية، يليها الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية، في حين أن المساهمة الأقل هي لصادرات النفط والغاز البينية.

الشكل رقم (36): الصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2020م (مليار دولار أمريكي)

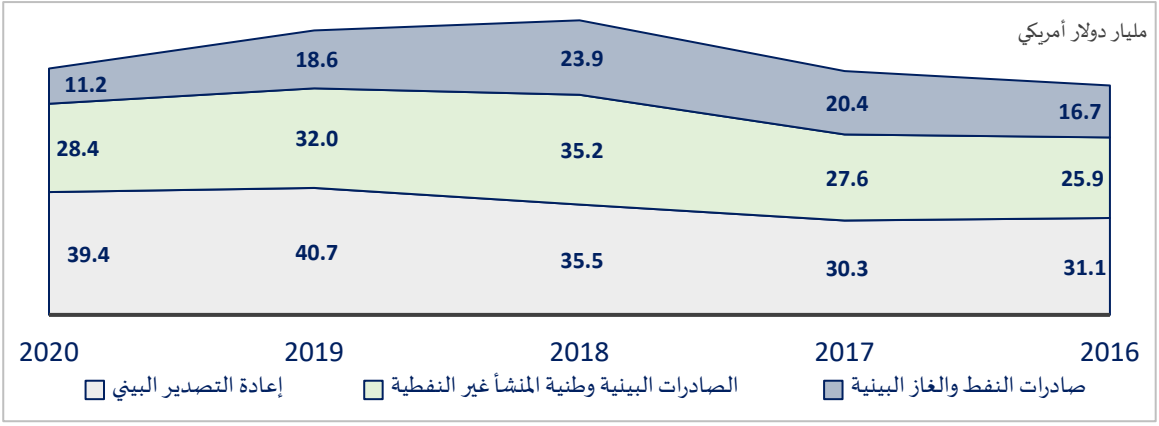

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

اختلفت مكونات إجمالي الصادرات السلعية البينية بشكل واضح خلال عامي 2019م و2020م، خصوصا إعادة التصدير البيني وصادرات النفط والغاز البينية، حيث ارتفعت مساهمة إعادة التصدير البيني إلى ما يقارب نصف اجمالي الصادرات السلعية البينية عام 2020م على حساب مساهمة صادرات النفط والغاز البينية التي شكلت 14.2% في عام 2020م، كما يبين شكل رقم (37)، أما الصادرات البينية وطنية المنشأ غير النفطية احتفظت بنسب مساهمة مستقرة خلال الأعوام الثلاثة الماضية وشكلت ما نسبته 36% في عام 2020م.

الشكل رقم (37): التوزيع النسبي للصادرات السلعية البينية في مجلس التعاون 2016-2020م

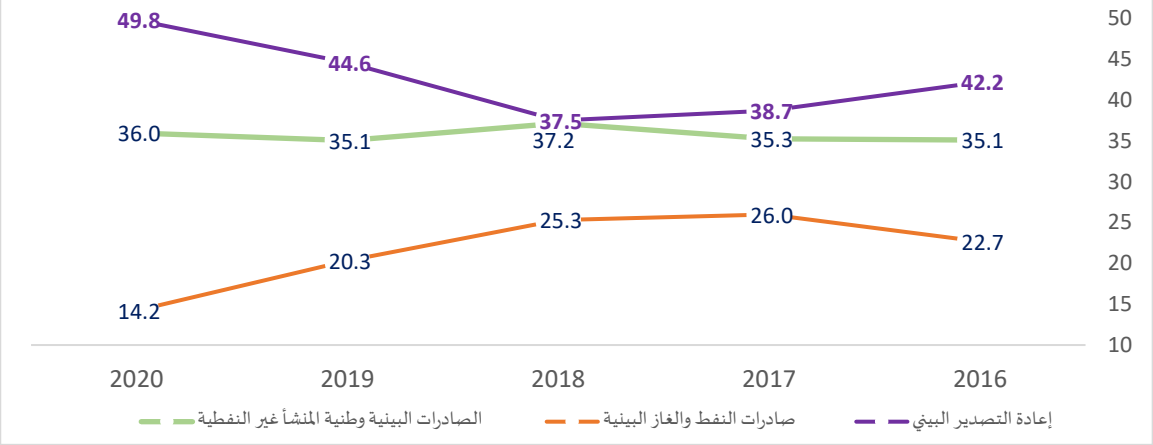

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

بالنسبة للتجارة الخارجية، يبين الشكل رقم (38) أن إجمالي صادرات دول مجلس التعاون النفطية إلى العالم الخارجي شهدت انخفاضا كبيراً خلال عامي 2019م و2020م، حيث انخفضت بنحو 10.7% في عام 2019م وبنحو 37.7% في عام 2020م نتيجة انخفاض أسعار النفط. أما الصادرات الوطنية غير النفطية فقد شهدت تفاوتاً خلال نفس الفترة، إذ انخفضت بنسبة 0.4% في عام 2019م وارتفعت بنحو 4.6%في عام 2020م.

الشكل رقم (38): نسبة نمو الصادرات الوطنية إلى العالم الخارجي

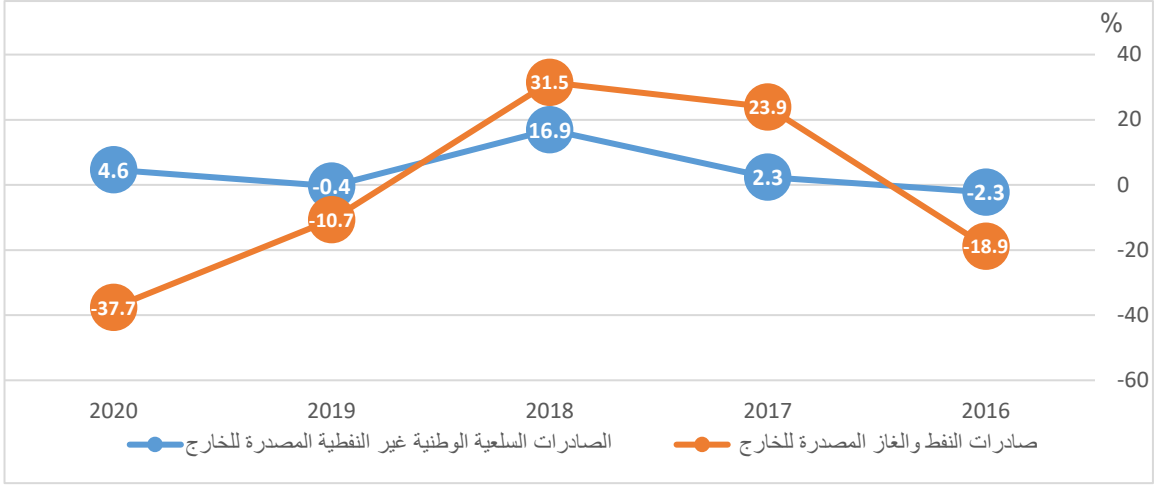

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

9.3 الاستثمار الأجنبي المباشر.

بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول مجلس التعاون نحو 504.2 مليار دولار أمريكي بنهاية العام 2019م، مشكلاً ما نسبته 1.4% من إجمالي أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في العالم. وبلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى مجلس التعاون عام 2019م نحو 22.3 مليار دولار أمريكي، أي نحو 1.3% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد في العالم (شكل رقم 39).

الشكل رقم (39): الاستثمار الأجنبي المباشر في مجلس التعاون خلال عام 2019م

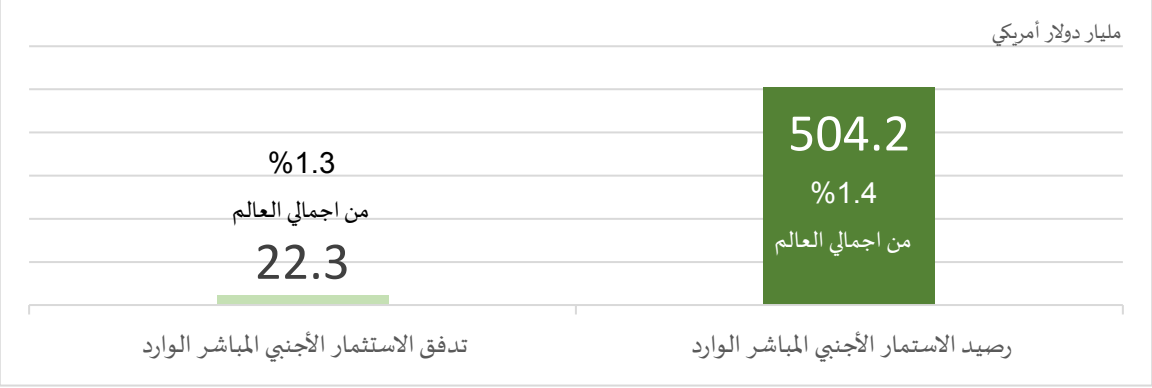

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

وبالنسبة لتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون في عام 2019م، كانت المملكة العربية السعودية الأكثر استقطاباً له بنحو 236 مليار دولار أمريكي أي ما يساوي 46.9% من الإجمالي، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنحو 30.4%، في حين كانت حصة الدول الأخرى مجتمعة نحو 23% (شكل رقم 40).

الشكل رقم (40): رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون ونسبته من الإجمالي (%) خلال عام 2019م

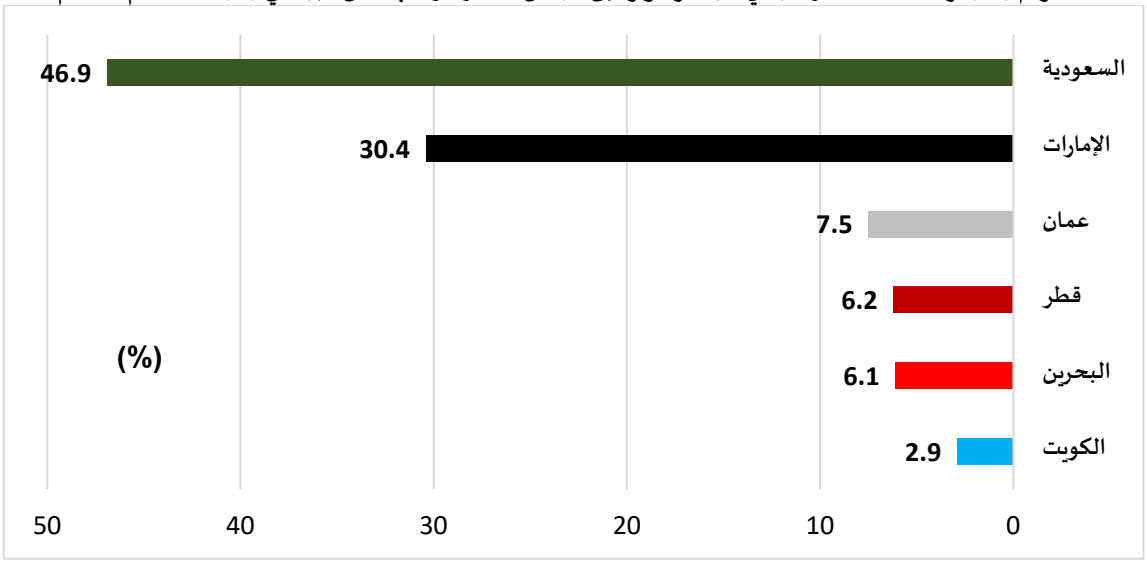

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

وشكل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نحو 31% من الناتج المحلي في مجلس التعاون في عام 2019م وهي نسبة منخفضة نسبياً مقارنة مع المتوسط العالمي البالغ 43%، ومتوسط الاتحاد الأوروبي البالغ 61%، ومتوسط مجموعة العشرين (32%) والتي تمثل أكبر عشرين اقتصاد في العالم وتضم المملكة العربية السعودية (شكل رقم 41).

الشكل رقم (41): رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019م، (%)

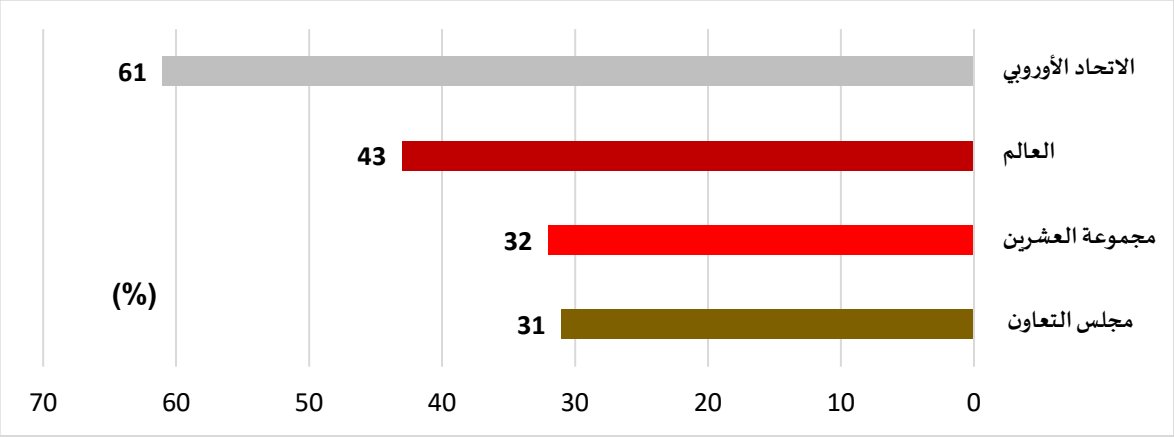

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

أما بخصوص مصادر هذه الاستثمارات، بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد البيني في مجلس التعاون نحو 60.4 مليار دولار أمريكي في عام 2019م، أي ما نسبته 12% من إجمالي هذه الاستثمارات في دول المجلس. واستأثرت عشرة دول أجنبية فقط بنحو 37.3% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (9.4%) وثمانية دول أوروبية هي المملكة المتحدة (8.1%)، وايطاليا (4.6%)، وهولندا (4%)، وسويسرا (2.5%)، وكل من اللوكسمبورغ والمانيا والنمسا بنحو 2%، وفرنسا بنحو 1.5% (شكل رقم 42).

الشكل رقم (42): مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى مجلس التعاون خلال عام 2019م، (%)

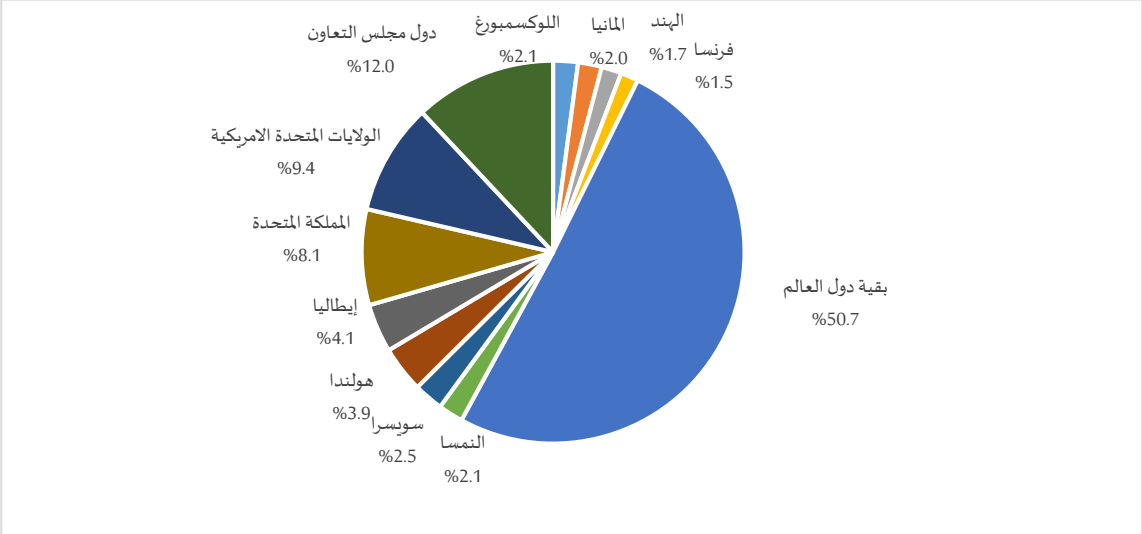

المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

10.3 القوى العاملة.

بلغ عدد العاملين في دول مجلس التعاون* نحو 28.7 مليون عامل في عام 2020م، مرتفعاً بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 1.5% خلال الفترة 2016-2020م. ولا زالت نسبة العمالة المواطنة قليلة مقارنة مع العمالة الوافدة، حيث بلغت نحو 35.7% من إجمالي العمالة الكلية في عام 2020م، الأمر الذي يشير إلى أن معدلات التوطين المأمولة لم يتم تحقيقها. وهذه البيانات لا تشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة.

الشكل رقم (43): التوزيع النسبي للعمالة حسب الجنسية في مجلس التعاون 2016-2020م**

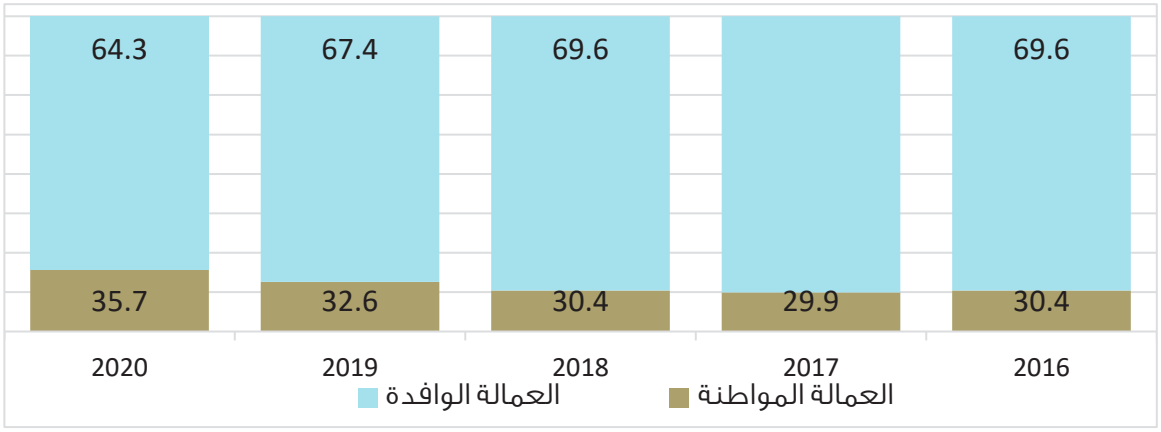

* عدد العاملين في دولة الإمارات العربية المتحدة من قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية.
** لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها حسب الجنسية.
المصدر: المركز الاحصائي الخليجي. أكتوبر 2021م

وهناك نمط تغير إيجابي في مجلس التعاون ككل باتجاه ارتفاع نسب نمو العمالة المواطنة، حيث ارتفعت بنحو 12.6% و9.0% في عامي 2019م و2020م على التوالي (شكل رقم 44)، متزامناً مع تراجع في نسب نمو العمالة الوافدة منذ عام 2017م. ويبين شكل 45 نسب تغير عدد العمالة الوافدة على مستوى كل دولة على حدة.

الشكل رقم (44): نسب تغير العمالة الو افدة في مجلس التعاون 2016-2020م (%)**

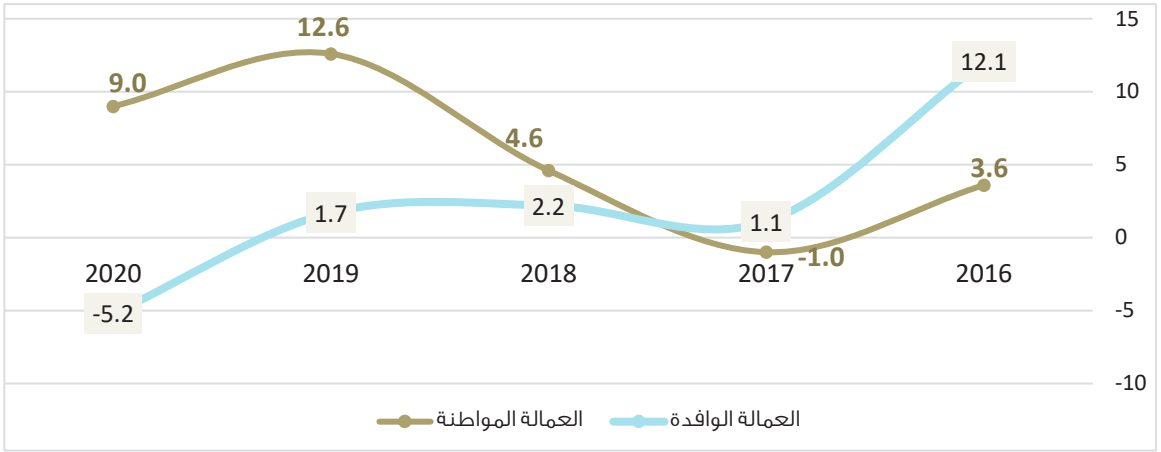

** لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها حسب الجنسية.

الشكل رقم (45): نسب تغير عدد العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون ** 2016-2020م (%)

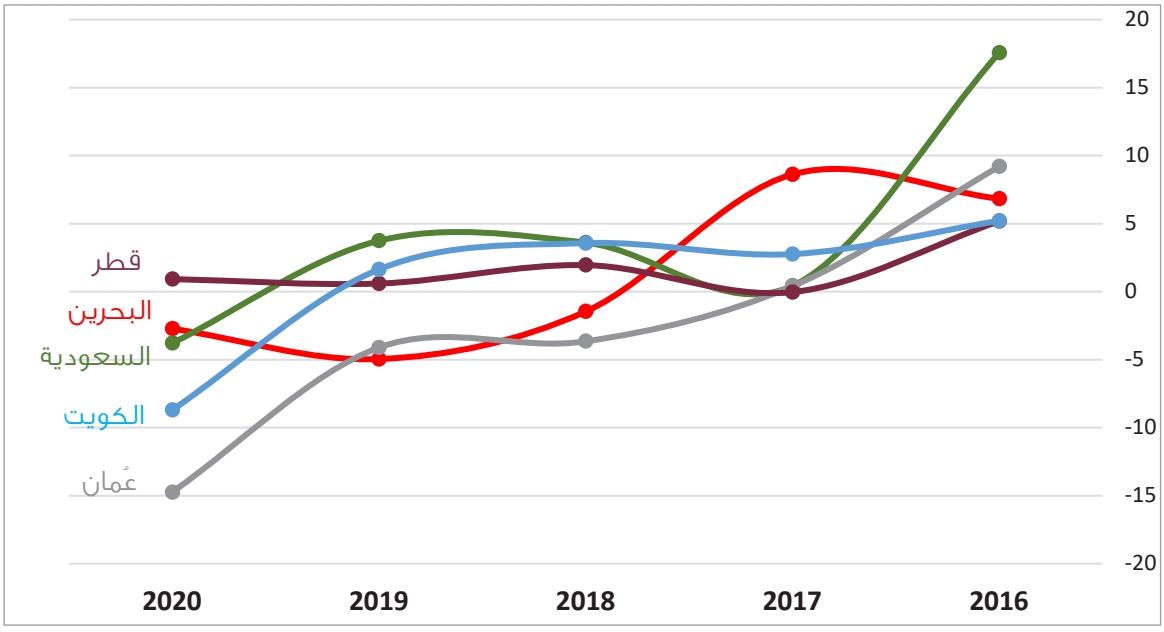

** لا يشمل بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة لعدم توفرها حسب الجنسية.

مصادر البيانات

المركزالاتحادي للتنافسية والإحصاء دولة الإمارات العربية المتحدة

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية مملكة البحرين

الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات سلطنة عمان

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، دولة قطر

الإدارة المركزية للإحصاء دولة الكويت

وزارات المالية بدول مجلس التعاون

البنوك المركزية بدول مجلس التعاون

مصادر البيانات